



PROVISIONAL

S/PV.2412

12 February 1983

ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية عشرة بعد الألفين والأربعمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الجمعة، ١١ شباط/فبراير ١٩٨٣، الساعة ١٥/٣٠

(اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

السيد البطاينة
السيد شاه نواز
السيد ناتورف
السيد اميغا
السيد نغوايلا مبل كالندا
السيد ديتي
السيد لنغ كنغ
السيد سنكليير
السيد لينويه كومني
السيد بوج

السيد هوايت
السيد تينوكو فونسيكا
السيد شلتيم
السيد ليخنستين

الرئيس : السيد ترويانوفسكي

الأعضاء :

الأردن
باكستان
بولندا
توغو
زائير
زيمبابوي
الصين
غيانا
فرنسا
مالطة

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وايرلندا الشمالية

نيكاراغوا

هولندا

الولايات المتحدة الأمريكية

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمة الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza, مع الحرص على إيدخالها على نسخة من المحضر نفسه.

83-60339/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٨٠التعبير عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود في البداية أن أتقدم بالتحية الى سعادة السيد آتسو - كوفي أميغا ، الممثل الدائم لتوغولدي الأمم المتحدة للخدمات التي أسداها حين تولي رئاسة مجلس الأمن في شهر كانون الثاني /يناير. وأنا على يقين من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس إذ أتوجه الى السفير أميغا بالامتنان العميق لمواهبه الدبلوماسية الكبيرة وكياسته ولباقة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

اعتماد جدول الأعمالاعتمد جدول الأعمال .الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ موجهة من الممثل الدائم للمغرب لسدي الأمم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن (S/15481)

رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ موجهة من الممثل الدائم للنيجر لسدي الأمم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن (S/15483)

رسالة مؤرخة في ٨ شباط /فبراير ١٩٨٣ موجهة من القائم بالأعمال في البعثة الدائمة للاردن لسدي الأمم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن (S/15599)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : وفقا للقرارات التي اتخذت في الجلسة ٢٤٠١

أدعو ممثلي السنغال والمغرب والنيجر الى احتلال المقاعد المخصصة لهم الى جانب مائدة المجلس؛ وأدعو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الى احتلال مقعده على مائدة المجلس.

بناء على دعوة من الرئيس ، احتل السيد ساري (السنغال) والسيد مراني زنتار (المغرب) والسيد اومارو (النيجر) المقاعد المخصصة لهم الى جانب مائدة المجلس. واحتل السيد تـرـزى (منظمة التحرير الفلسطينية) مقعده على مائدة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أحيط المجلس علما بأني تلقيت رسائل

من ممثلي الجمهورية العربية السورية ومصر والهند واليمن ويوغوسلافيا ، يطلبون فيها أن توجه اليهم الدعوة للمشاركة في مناقشة البند المعروض على المجلس . ووفقا للممارسة المعتادة أقترح ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة ، دون أن يكون لهم حق التصويت وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة ووفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي . ولعدم وجود أى اعتراض ، تقرر ذلك .

بناءً على دعوة الرئيس ، قام السيد القتال (الجمهورية العربية السورية) والسيد سـسـلام (الجمهورية العربية اليمنية) والسيد خليل (مصر) والسيد كريشنان (الهند) والسيد غولوب (يوغوسلاف) بشغل الأمكة المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علماً بأنني قد تلقيت رسالة مؤرخة في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٣ من القائم بالأعمال المؤقت في البعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة وتنص على ما يلي :

" يشرفني أن أطلب موافقة مجلس الأمن على توجيه دعوة الى السيد المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة ، الدكتور كلوفيس مقصود ، للاشتراك في مسدوات المجلس حول " الوضع في الأراضي العربية المحتلة " ، وذلك بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . "

وقد تم تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/15604 وإذا لم أسمع أي اعتراض فسوف أعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة الى الدكتور مقصود بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

ونظراً لعدم وجود أي اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

والآن يستأنف مجلس الأمن نظره في البند الوارد في جدول الأعمال . ولعل أعضاء المجلس يتذكرون أن المجلس قد بحث هذا البند من جدول الأعمال في الجلسة ٢٤٠١ المعقودة بتاريخ ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ . واليوم يستأنف المجلس نظره في هذا الموضوع استجابة للطلب الوارد فسي الرسالة المؤرخة في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٣ والموجهة من القائم بالأعمال في البعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن والواردة تحت الرمز S/15599 .

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق التالية : الوثيقة S/15488 ، رسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ موجهة من الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن ؛ والوثيقة S/15510 ، رسالة مؤرخة في ٣ كانون الأول /ديسمبر وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة ؛ والوثيقة S/15572 ، رسالة مؤرخة في ٢١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ وموجهة الى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ؛ والوثيقة S/15574 ، رسالة مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ وموجهة الى

الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة الأردن الدائمة لدى الأمم المتحدة ؛ والوثيقة S/15576 و Corr.1 ، رسالة مؤرخة في ٢٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة .
المتكلم الأول هو ممثل الجمهورية العربية السورية ، الذي أدعوه الى أخذ مكانه على طاولة المجلس والى القاء بيانه .

السيد القتال (الجمهورية العربية السورية) : اسمحوا لي أن أعبر لكم عن أسى التقدير الذي نكته لبلدكم الصديق الاتحاد السوفياتي ، ويود وفدي أن يعبر عن بالغ سروره لرؤيتكم تترأسون أعمال هذا المجلس لهذا الشهر لما عرفناه عنكم من حنكة دبلوماسية وخبرة واسعة وموضوعية مثالية ، واسمحوا لي أيضا أن أعبر لزميلي السيد أميغل سفير توغو عن تهانينا الخاصة لكفاءته وحكمته العالية .
ان الموضوع المطروح أمامنا اليوم هو استمرار لبحث الممارسات الاسرائيلية الاستيطانية العنصرية في الأراضي العربية المحتلة . ان مجلسكم الموقر يواجه اليوم " استراتيجية القفز " التي كانت تقابلها في الماضي استراتيجية " الضم الزاحف " . ولم يعد المفتصبون الاسرائيليون يخلقون حقائق على الأرض شبرا فشبرا ولكنهم الآن منهمكون بصورة سادية في عطية توسع لا رجوع فيها حسب اعتقادهم ، وتتوج هذه العملية في النهاية بالضم ثم طرد السكان جماعيا وحرمانهم من حقوقهم في وطنهم . وخلافا لمبادئ القانون الدولي ، ولا اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ يضع الاسرائيليون تفسيرات انتقائية ، حصرية ، لقانون الأمم . وكما فعل النازيون خلال الحرب العالمية الثانية ، وأنتم أعرف الناس بالنازيين ، عندما استبعدوا حق شعوب أوروبا الشرقية في الحماية الانسانية أو القانونية بحجة أنهم بشر غير متحضرين ومتوحشون ، وكذلك يلجأ اليوم المستعمرون الاسرائيليون الى نفس الذرائع العنصرية لانكار حق الشعب العربي في الحماية القانونية .

لقد تضمن ميثاق حزب حيروت النازي ، وهو أكبر الأحزاب في تجمع ليكود الحاكم في اسرائيل ، أن جميع فلسطين ، بالإضافة الى الضفة الشرقية للأردن - أي ضفتي نهر الأردن - هي أراض " يهودية " . هذا الشعار كرره أنصار بيفغن ابلان فوزه بالانتخابات في ١٧ أيار / مايو ١٩٧٧ في مقر حزب حيروت كأشوددة مطلعها :
(تلكم بالانكليزية)

The two banks of the Jordan : this one is ours, and that one too

(تابع كلامه بالعربية)

كما أن الفقرة الثانية مما يسمى بالجدائ التوجيهية للحكومة الاسرائيلية تقول بأن: " للشعب اليهودى حقا تاريخيا ثابتا في الاستيطان في أرض اسرائيل التي نزع عنها أجداد نسا " .

وعلى هذا الأساس الزائف تعلن حكومة بيغن التي لا تختلف في شيء عن حكومة حوب العمل الاسرائيلي وعن حكومات العمل الاسرائيلية السابقة التي حكمت اسرائيل من خلال العقيدة الصهيونية، أن الضفة الغربية ليست أرضاً محتلة بل هي أرض محررة، وهو ادعاء يخالف أبسط القواعد والمبادئ التي أقرها القانون الدولي والمجتمع الدولي مثلاً بهذه المنظمة الموقرة.

لكل مجرم طريقة في تبرير جريمته، ولكن أسوأ التبريرات هي التي تقدم عند ما تنسب الجريمة لأمر سماوية، فالحقيقة أن جميع الشرائع والديانات والعقائد تعلمنا بأن البشر متساوون، ونحن نعتقد بحزم بانسانيتنا المشتركة ولكن الصهاينة يتصرفون كما لو أن العالم مقسم بين " النخبة المختارة"، وتليها في المستوى طبقة دنيا هي طبقة " العامة". لقد تعلم المرء أن الانسان قد خلق بصورة السرب، ولكن بيغن وشارون وشامير يرغبون اليوم بأن يفرضوا علينا مفهوما نظريا جديداً، وهو أن السرب قد خلق على صورتهم. ياللعلماء عند ما يلجأ هؤلاء لتحقير الرب وتشبيهه بمقاول عقاري، أو بوكالة للسياحة، أو بداة للاستيطان الاستعماري. لا سيما أمام مجلسكم، ياللعلماء.

ان أكبر التصورات استهجاناً، في نظر كل من يؤمن بالعدالة والأخلاق، هو نشر اعلانات طسحي صفحات الشؤون العقارية في كبريات الصحف الأمريكية والاسرائيلية على السواء، تعرض الأراضي العربية المغتصبة، في الضفة الغربية وغزة والجولان، للمستثمرين الغربيين الطيئين، المولودين من أم يهودية. انهم يتذرعون بذريعة لم يتجرأ أن يقدم عليها حتى أكثر المتطرفين الأفريكان، في جنوب افريقيا من أجل اغتصاب الأرض، أو مصادرتها، أو استغلال الموارد الطبيعية، ثم الاتجار بها.

لغاية أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ بلغ عدد المستوطنات الاستعمارية الاسرائيلية في الضفة الغربية وغزة ١٣٩ مستعمرة. وبلغ عدد ها في الجولان السورية المضمومة خلافا لإرادتك وقراراتكم ٣٣ مستعمرة— يصرح غالبية مستوطنينها بلإنحدارهم من أصل أمريكي. وفي القدس، حيث لا يمكن أن تحتسب عطليات التوسع على أساس عدد المستوطنات أو أرقام الأميال المربعة، هناك اليوم ما يزيد عن ٩٠ ألفاً من المستوطنين استعمروا الجزء المضموم أي القسم الشرقي من المدينة، و٣٠ ألفاً غيرهم استوطنوا فسي ما يزيد على مئة " ناحل"، وهي المواقع العسكرية المتقدمة، ضاربين طوقاً عنصرياً حول مدينة المدائن. وقد اقترن كل هذا ليس بعطليات المصادرة والطرود والتهجير والتوقيف والاضطهاد فحسب، بل بالعنصرية والفصل العنصري اللذين لا يخفيان على أحد، بما في ذلك الوفد الأمريكي، وقد نقلت صحيفة

نيويورك تايمز في عددها يوم ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ عن ديفيد ليفي وزير الاسكان الاسرائيلي قوله في اليوم الثالث من الشهر نفسه بأن ٥ مستوطنات أخرى ستقام في الضفة الغربية وذلك في سياق التحدي للحقوق العربية ، وهو سباق جدار بين واشنطن وتل أبيب .

كما نقلت الصحيفة نفسها في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ عن الناطق باسم المنظمة الصهيونية العالمية قوله بأن هناك ٢٥ ألف يهودي يعيشون في ١٠٣ مستعمرات في الضفة الغربية ، وأضاف بأن إسرائيل ستضحي قدما في خططها لتوطين ٤٠٠ ألف يهودي في الضفة الغربية ، واستعمل سيدى الرئيس كلمة اليهودية لا كدين ، ولكن كاستعمار استيطاني ، لأنهم شوّهوا معنى اليهودية وجعلوا من اليهود مستوطنين ، أى مجرمين ، على حساب حقوق الشعب العربي . أربعمئة ألف يهودي في السنوات الخمس المقبلة ، ومليون وأربعمئة ألف يهودي في السنوات الثلاثين القادمة ، ولا أقصد باليهودين الدين هنا ، ولكن أقصد باليهودية الصهيونية بمفهومها العنصرى الاستيطاني المتشدد بالاستعمار والامبريالية الأمريكية .

اضافة لذلك نشرت جريدة جبروزاليم بوست يوم ٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ حديثا لوزير الدفاع الاسرائيلي البطل ، بطل اسرائيل ليريل شارون ، أدلى به في مستوطنة بالقرب من جنين فسي الجزء الشمالي من الضفة الغربية قال فيه : " ان القيام بعملية مكثفة لبناء المستوطنات في منطقة الضفة الغربية هو أفضل رد على الخطط المختلفة التي يحاول الغرباء فرضها على اسرائيل " . أليس هذا تحدا لمجلسكم سيدي الرئيس ، أليس غريبا عن اسرائيل . . .

ان استمرار اسرائيل في سياستها الرامية الى اجراء تغيير في الطابع الديموغرافي والتركيب الجغرافي للأراضي العربية المحتلة، مما يخل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وتحديدا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، أمولا يمكن الا أن يفاقم التوتر والوضع المتفجر السائد فسي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي الأراضي السورية المحتلة، وفي داخل فلسطين وخارجها .

وفي الجولان واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية ممارساتها الوحشية ضد أبناء شعبنا في الوطن المحتل ، في محاولة لاثنائهم عن معارضة مخططاتها الاستيطانية واحتلال أراضيهم . وقد ذكرت وكالة الانباء الفرنسية في نشرتها يوم ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ان قوات الاحتلال الصهيونية قد اعتقلت سبعة من مواطني الجولان ، وان أجهزة الأمن الصهيونية أكدت اعتقالهم ، وهم : خمسة من قرية مجدل شمس واثنان من قرية بقعاتا وذلك بسبب مقاومتهم للاحتلال وضـم الجولان وفرض الجنسية الصهيونية الاستعمارية عليهم .

كما داهمت سلطات الاحتلال الصهيونية صباح الثاني والعشرين من الشهر نفسه — أي شهر كانون الأول / ديسمبر قرية مجدل شمس بالدبابات والسيارات المصفحة وطائرات الهليكوبتر ، وقامت بتطويق القرية ومحاصرتها ، ثم قامت بتفتيش منازل القرية ضمن حملة ارهاب واهانة ضد الأهالي ، من نساء وشيوخ وأطفال ، بسبب رفض هؤلاء المواطنين السوريين للأحكام الصهيونية التي تفرضها سلطات الاحتلال لضعاف ومقاومتهم الوطنية .

في الميثاق الوطني الذي ألف في مجدل شمس في ٢٥ آذار / مارس ١٩٨١ والذي يعبر عن ارادة المواطنين العرب السوريين في الجولان أعلن " ان هضبة الجولان المحتلة هي جزء لا يتجزأ من سوريا العربية " والبند ٣ من نفس الميثاق الذي وضعه مواطنونا تحت الاحتلال رغم دبابات اسرائيل ورغم طائرات الولايات المتحدة ، ينص على أن " أراضينا هي ملك مقدس لأبناء شعبنا السوريين الرازحين تحت الاحتلال ، وكل انسان يحاول بيع ، أو التنازل عن ، أي شبر من الأرض لصالح المحتل الاسرائيلي يرتكب مخالفة عظيمة ضد شعبنا ، ويرتكب خيانة وطنية لا تغتفر " .

وأستطيع أن أقول وأؤكد أمام هذا المجلس بأن الوضع في الجولان يتدهور يوميا . فقد نقلت صحيفة الفجر التي تصدر في القدس في عدها يوم ٦ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ — أي منذ شهر تقريبا — عن مختار قرية مجدل شمس قوله : " لقد ضغطت علينا سلطات الاحتلال لكي نحمل بطاقات الهوية الاسرائيلية ، ولكننا نحمل الكراهية لهم في قلوبنا " .

ان العقاب الذي تفرضه سلطات الاحتلال الاسرائيلي على كل عربي سوري في الجولان يرفض حمل الهوية الاسرائيلية يعني عمليا الموت المدني — وأكرر الموت المدني — حيث تحظر عليه بيع

محصوله الزراعي ما لم يحمل هوية اسرائيلية ، وتغلق أمامه كل فرص العمل المهني أو الوظيفي ، كما يحرم التلاميذ الذين رفضوا باؤهم الهوية الاسرائيلية حق التعلم . وتحرم سلطات الاحتلال الاسرائيلية المعلمين السوريين من سكان الجولان المحتل من حق العمل ما لم يحملوا الهوية الاسرائيلية المفروضة عليهم .

وبالنسبة للتوسع في الجولان وخلق الأمر الواقع الذي تعتقد اسرائيل بأنه لا يمكن تغييره ، ونحن نقول يمكن تغييره ، ذكرت صحيفة الفجر نقلا عن شمعون شبس المسؤول عن عمليات الاستيطان الاسرائيلي في الجولان قوله : " نريد اضافة ٢٠ ألف مواطن خلال خمس سنوات والقانون " يقصد قانون ضم الجولان الذي أقره الكنيست الاسرائيلي يوم ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ وأعلنتم أنتم - في المجلس - بقراركم ٤٩٧ (١٩٨١) بطلانه " القانون يساعدنا في ذلك ، فهناك المبادرات وهناك المستثمرون . ونحن نخطط لاقامة تجمع سكاني واسع في شمال الجولان يمكنه استيعاب مئات العائلات ، كما نخطط لاقامة مستوطنين دائمين بالاضافة للمستوطنات الواحدة والثلاثين الموجودة حاليا " .

هذه الحقائق والأرقام ، وغيرها كثير ، وما تسببه من آلام ومعاناة انسانية وما تشكله من انتهاكات للسيادة الوطنية والقانون الدولي ولمبادئ حقوق الانسان ، وما تخلفه من نتائج سياسية وأمنية خطيرة ، سينظر اليها المجلس - وحين الوقت - في جلسته الحالية بدون شك بقلق بالغ ، على اعتبار ان مسؤولية مجلس الأمن الأولى هي ازالة العدوان . وفي حال فشل مجلس الأمن في ممارسة مسؤولياته ، فاننا نذكر الأعضاء بحق الدول الطبيعي في ممارسة حق الدفاع عن النفس لرفع العدوان ريثما يتخذ مجلس الأمن الاجراءات اللازمة .

في ضوء هذه المبادئ والمقاصد ، وبالنظر الى الواقع المأساوي الذي فرضه المستعمر الصهيوني على مواطنينا وأشقائنا في الضفة الغربية وغزة والجولان ، والآن في جنوب لبنان حيث تبني مستعمرات اسرائيلية حسب آخر المعلومات الصادرة من مصادر أمريكية وفي وسائل الاعلام الأمريكية ، نقف ونتساءل ماذا سيفعل مجلس الأمن في النهاية ؟ وكيف سينفذ واجباته ومسؤولياته في مواجهة هذا العدوان المستمر الذي بدأ في عام ١٩٤٨ ؟

(السيد القتال ، الجمهورية
العربية السورية)

اننا ننسب بكل وضوح هذه الحالة الوحشية السائدة في المنطقة لثلاثة عوامل رئيسية مترابطة : الأول هو السلوك الأمريكي الرسمي ، اللامتناهي في دعم اسرائيل ، وهو سلوك غير عقلائي في افراطه في حماية المعتدى بكل الوسائل ، ومضر بالأمريكيين أنفسهم الذين تحجب عنهم الحقائق فباسم الديمقراطية وحرية الاعلام وحرية الكلام تحجب الحقائق عن الشعب كيف يمكن اغتصاب هذه الأراضي وبأي وسيلة أخرى لولا الدعم الأمريكي ؟ كيف تم بناؤها لولا الدعم الأمريكي ؟ وكيف كان بالامكان تهجير هؤلاء الناس وطردهم وانتزاع أملاكهم ؟ هذا السؤال نطرحه على المجلس . كيف يمكن لهذا النصاب ، اسرائيل ، بكل ما يملكه من وسائل استراتيجية أن يحمي نفسه دون مساعدة ، ودون تواطؤ ، دون أموال وأسلحة أمريكا ؟

ان المساعدات الامريكية لاسرائيل بكل أشكالها ، تتجاوز ٤ آلاف مليون دولار للسنة المالية القادمة . وهذا الرقم يتضمن ٢٧٧ الف مليون دولار طلبت الحكومة الامريكية تقديمها لاسرائيل ، منها ما لا يقل عن خمسمائة مليون دولار من التبرعات اليهودية المعفاة من الضرائب ، وخمسمائة مليون دولار متحصلة من المبيعات غير النظامية لسندات الحكومة الاسرائيلية ، وبضعة ملايين من الدولارات متحصلة من الاعفاءات الجمركية على البضائع الاسرائيلية المستوردة الى الولايات المتحدة الامريكية ، على ان هذه الارقام على ضخامتها لا تعكس البعد الحقيقي ، كما انها لا تبرز بالفعل الشهية النهمه للاسرائيليين .

كلمة أود أن أقولها ، من يضحك اليوم سيكي في الغد . من يضحك اليوم عندما يتكلم مندوب سوريا سيكي في الغد . من يضحك اليوم ونحن نتكلم سيكي فدا .

من ذا الذي يتولى تسديد تكاليف العدوان الاسرائيلي الاخير المستمر على لبنان ؟ ان قدرة الخزينة الامريكية تواجه بالتأكيد معضلة . فبينما تفرض الضرائب على المواطنين الامريكيين الذين يعيشون على الضمان الاجتماعي ، يجري ارضاء الجشع الاسرائيلي على حساب دافع الضرائب الامريكي . من أجل ماذا ؟ نتساءل من أجل ماذا ؟ لأن الشيوخ ، والنواب والعمد يجب ان ينصاعوا لأوامر " اللوبي " الصهيوني . بالاضافة الى أن هذا الكرم يقدم في وقت يموت فيه ملايين من اطفال العالم الثالث من الجوع ، بينما يتلقى كل اسرائيلي ما يقارب ١٠٠٠ دولار سنويا من المساعدة الامريكية ، فضلا عن ربح الاملاك العربية المفتصة ، املاك اللاجئين الفلسطينيين ، وكذلك على حساب الاقتصاد اللبناني والاقتصاد المصري .

اما الفلسطينيون ، فلا يتلقون من الادارة الامريكية سوى القنابل المحرقة والعنقوديات والانشطارية التي تلقيها على رؤوسهم الطائرات الامريكية المتقدمة ، والتي بلغت في يوم واحد اثناء الصيف مائتي ألف قنبلة . وفي الواقع ، فان الولايات المتحدة منغمسة في خطة استعمارية ، ولكن من أجل أن تعطي هذه الخطة الاحترام اللازم وتروج لها وتبيعها للرأي العام الامريكي ، فهي تضعها في قالب ما يسمى " التحالف الاستراتيجي للدفاع عن الديمقراطية " . تلك الديمقراطية التي خنقت لبنان اقتصاديا ودمرت شعبه ودمرت بنيته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية ، وحولت المدن والقرى الى هشيم وخراب ، وبعد ما دمرت البنية الهيكلية الكاملة لفلسطين العربية وللبنان العربية ، وطوقت مصر العربية وقيدت سيادتها .

العامل الثاني الذي لا يقل اهمية عن العامل الأول هو أنه بينما تصعد اسرائيل سياساتها التوسعية وتسارع في تطبيقها ، وتزيد في انتهاكاتهما للقواعد والمبادئ المتعارف عليها في القانون الدولي تحاول واشنطنون ايها الرأي العام والعالم بأنها تسعى للسلام . فأين الدليل على هذا الاتجاه ؟ هناك دلائل على ابتزازات الارض مقابل السيادة ، الارض مقابل تقييد الحرية ، او جزء من الارض مقابل تدمير سيادة دولة . فأين الدليل على هذا الاتجاه ؟ طالما ان الادارة الامريكية تنكر على الفلسطينيين حق تقرير المصير وحق اقامة دولة فلسطينية مستقلة ، وتجعل الانسحاب الاسرائيلي مشروطا بتنازلات من الذين تحتل اسرائيل اراضيهم بقوة السلاح الامريكي والاموال الامريكية . ان الابتزاز الاسرائيلي لبلبنان هو أحدث الأدلة على ذلك . ان الاجتماع الحالي لمجلس الأمن يجب أن يفسر على أنه امتحان آخر لمصادقية السياسة الأمريكية ازاء سياسات اسرائيل الاستيطانية واذا حماية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وهو امتحان كذلك للموقف الأمريكي ازاء الانتهاكات المستمرة للحقوق العربية في الضفة الغربية وغزة والقدس والجولان .

ونريد مرة اخرى أن نؤكد لوفد الولايات المتحدة الأمريكية بأننا لسنا حراس المصالح الأمريكية في المنطقة .

اذا ارادت الولايات المتحدة السلام فعلا ، فعليها أن تستفيد من مبادئ قمة فاس العربية التي تقوم على اساس الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي العربية المحتلة ، ومن القدس ، واعلان القدس عاصمة الدولة الفلسطينية ، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة . ولن يكون هناك سلام ، ونكرها ، ما لم يرقم هذا السلام على مبادئ فاس المجمع عليها عربيا . ونعتقد ، وبأمانة ان على المجلس أن يدين اسرائيل وعقيدتها الصهيونية ، بغض النظر عن من يحكم اسرائيل اليوم أو من يحكمها في الغد ، فالنظرية الصهيونية واحدة لا تختلف بين حزب وآخر . الاحزاب في اسرائيل هي لاقتسام السلطة ، اما العقيدة فواحدة . العقيدة الصهيونية ، عنصرية استيطانية . لا يمكن تغيير طبيعة اسرائيل بصرف النظر عن الحكام .

أليس آلون عضوا في الحزب الذي يسمونه " اشتراكي " ؟ وأليس ما نراه اليوم هو تطبيق دقيق لخطة مشينة وضعت عام ١٩٦٧ ويجري تنفيذها اليوم ؟ ان جوهر القضية يبقى الفكر الصهيوني النابع عن عقيدة استعمارية متحجرة وضيقة ومشوهة ، وهو فكر لا يمكنه ان يتعايش في اطار نظام دولي يسوده القانون .

في بداية العدوان الاسرائيلي على لبنان ، حذرنا هذا المجلس من أن أهداف اسرائيل هي اكتساب أراض أخرى . وقد صوّت مجلسكم الموقر على قرارين بانسحاب اسرائيل غير المشروط والفوري من جميع الأراضي العربية المحتلة ، فماذا فعلتم بهذه القرارات ؟ حذرنا هذا المجلس من أن هدف اسرائيل هو اكتساب أراضي الغير بالقوة . ونحن وجميع المحللين المنصفين توقعنا بأن مصير الضفة الغربية وغزة والجولان مرتبط بصورة مباشرة مع حمامات الدماء التي أريقَت في لبنان . هذا هو العامل الثالث الذي يشكل الشاهد على الجنون الاسرائيلي الذي نشهده لغاية الآن . وبينما ارتكب الاسرائيليون المجازر في لبنان ضد الفلسطينيين واللبنانيين بصورة مدروسة منهجية دقيقة كانوا يستهدفون بالفعل أمرين آخرين : الأول ، اضعاف سورية ، قلعة الصمود والمقاومة العربية . والثاني ، ابتلاع أراض عربية أخرى - كما ذكرت سابقا - والقضاء على المقاومة البطولية لمواطنينا الرازيين تحت الاحتلال ، وتصفيّة المقاومة الفلسطينية في الداخل والخارج . والاسرائيليون يواجهون العالم باحتلال فعلي قائم يزداد امتدادا وتوسعا . وهنا يتساءل المرء ما اذا كان الوفد الأمريكي سيستمر في عدم اعتبار الضم عملا من أعمال العدوان ، كما سبق له أن أعلن عندما أقدمت اسرائيل على ضمّ الجولان .

نحن في الجمهورية العربية السورية ، قلنا بأن الحقوق العربية ليست للبيع أو للمقايسة . وقلنا أيضا بأننا مصممون على مقاومة الاحتلال والعدوان مهما بلغ الثمن ، ومهما بلغت التضحيات . ونحن في سعيينا الدؤوب لسلام عادل لن نتنازل عن حقنا ولا عن حقوق أشقائنا العرب . ونود تذكير مجلس الأمن بأن من يعرقل العمل من أجل السلام العادل هو الذي يغذي اسرائيل بالمال والسلاح والدعم السياسي في كل المجالات . وشاهدنا على ذلك ما حدث للبنان والعراقيل التي تغذيها الولايات المتحدة لنقض قرارات طرحت في هذا المجلس - وأشير الى القرارين ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) .

ختاماً أود التذكير بأن إسرائيل والولايات المتحدة تتحملان أمام المجتمع الدولي مسؤولية كل خرق أو انتهاك للحقوق العربية، سواء كانت حقوقاً اقليمية أو انسانية. إن واجبنا الوطني واضح تمام الوضوح في ميثاق الأمم المتحدة. واستناداً للقرارات السابقة للجمعية العامة ومجلس الأمن، فإن المستوطنات الاستعمارية غير شرعية، ويجب أن تعامل على هذا الأساس، وأن تدمر. ويجب أن يعود كل مواطن عربي لأرضه ولأهله. ويجب على إسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي العربية المحتلة دون قيد أو شرط، وأن تعترف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وهي حقوق غير قابلة للتصرف.

إذا كان مجلس الأمن يريد أن يستعيد هيبته ومصداقيته - وأعتذر عن قلبي ذلك ولكن - أرضي محتلة وشعبي مضطهد - فإنه يترتب عليه فرض العقوبات الالزامية على إسرائيل وفقاً لأحكام الفصل السابع من الميثاق، وطرد إسرائيل من المنظمة باعتبارها دولة غير محبة للسلام، كما نص على ذلك قرار الدورة الاستثنائية الطارئة التاسعة في شباط/فبراير ١٩٨٢ التي انعقدت بشأن ضم الجولان. ونناشد جميع الدول، الأعضاء في مجلس الأمن وغير الأعضاء، بوقف تعاملها مع إسرائيل في جميع الميادين ما لم تحترم إسرائيل مبادئ الميثاق وقواعد القانون الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل الجمهورية العربية

السورية على الكلمات الرقيقة التي وجهها لشخصي.

المتحدث التالي هو ممثل مصر، وأدعوه إلى أن يشغل مقعداً على طاولة المجلس،

وأن يدلي ببيانه.

السيد خليل (مصر): في مستهل كلمتي أمام مجلسكم الموقر، بل في الحقيقة

في مستهل بياني الأول الذي أتشرف بالقائه كممثل دائم لوفد مصر أمام مجلس الأمن، أسمحوا لي أن أسجل تقديرنا لقرارك الإجماعي في نهاية العام الماضي باستخدام لفتنا العربية في المجلس اعترافاً ليس فقط بحيويتها في العلاقات الدولية المعاصرة وبالذور الهام لشعوبنا ودولنا بل وبإسهام الناطقين بها في حضارة العالم وتراثه عبر التاريخ.

السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أعبر لكم عن تهنئة وفد مصر برئاسة استكم للمجلس مثلاً لدولة تربطها بمصر علاقات الصداقة والاحترام المتبادل ، وانني على ثقة بأن خبرتكم وكفاءتكم المشهودّة سوف تقود أعمال المجلس نحو تحقيق النجاح المنشود في النهوض بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين .

كما أرجو أن تسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفد مصر لسلفكم رئيس المجلس في الشهر الماضي السفير أميغا الذي كان نموذجاً للخبرة والمقدرة ، وممثلاً مشرفاً لشعب توغو الصديق الذي تربطه ببلادى علاقات التاريخ والكفاح المشترك .

كما يسعد وفد مصر أن يرى دولا صديقة تنضم الى عضوية هذا المجلس في مطلع هذا العام ، وهو يتمنى لها كل نجاح في تحمل مسؤولياتها الجسام حفاظاً على أمن العالم واستقراره وتكريساً للشرعية الدولية .

ان تعدد اجتماعات مجلس الأمن حول مشكلة الشرق الأوسط يعكس بحق اهتمام العالم المستمر بهذه المشكلة ومولاته التي لا تنقطع لتطورات الأحداث ليستخلص من معانيها ومآسيها آملاً جديدة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط .

وانا كان المجلس قد اختار أن يقصر أعماله ومناقشاته اليوم على جانب واحد من هذه المشكلة ذات الأبعاد المتعددة ، فليس ذلك فقط لأن الموضوع المطروح هو الموضوع الوحيد المدرج على جدول الأعمال ، بل ربما لأن موضوع الأرض هو أخطر هذه الجوانب ، وهو يشكل جزءاً من الأسس التي يقوم عليها السلام نفسه ، ومضياعه تضيق معه امكانيات السلام القائم على الشرعية والعدل ، والعدل هو الضمان الوحيد للاستقرار والأمن .

ان سياسة الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ أضحت هي الأخرى قضية كبرى بل وامتدت الى أراض أبعد مما احتل سنة ١٩٦٧ .

من هذا الاحتلال ، ومن هذه المركزية لموضوع الأرض ، تنطلق كل جزئيات المشكلة من ممارسات ضد السكان أصحاب الأرض وأصحاب الحق القانوني والتاريخي ، وتنطلق سياسات تستهدف من تفريغ الأراضي المحتلة تدريجياً من سكانها الفلسطينيين ، الى خنق للمؤسسات التشريعية والادارية والتعليمية الوطنية ، ونقل المواطنين الفلسطينيين قسوة وعنوة من مواطنين لهم كامل الحقوق في أرضهم ووطنهم الى مواطنين أقل ما يقال عن حالهم هو أنهم من الدرجة الثانية أو الثالثة ، يعانون الآلام يومياً تحت الاحتلال العسكري .

لقد أجمعت كل مبادرات السلام ، بصورة أو بآخرى ، على ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يطالب بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة . ونظرت كل تلك المبادرات الى هذا المنطلق السياسي والقانوني كأساس صحيح تقوم عليه أسس السلام العادل في الشرق الأوسط . الا أن الممارسات الاسرائيلية المتصلة منذ سنة ١٩٦٧ في الأراضي العربية المحتلة ، انما استهدفت هدم هذا الأساس بتصفية متعددة لكل ما يتعلق أو يتصل بموضوع الأرض وذلك بإقامة المستوطنات أو بالاستيلاء على موارد المياه أو تفريغ الأرض من السكان الأصليين .

ان سياسة المستوطنات التي بدأت بعد اسبوعين فقط من حرب حزيران /يونيه ١٩٦٧ بضم القدس العربية ، استمرت في وادي الأردن لخلق حاجز بشري ، يمتد من الشمال الى الجنوب على طول الضفة الغربية لنهر الأردن ، ثم اتجهت نحو إقامة المزيد من المستوطنات حول المدن الفلسطينية الكبرى ، في نابلس ورام الله والخليل وحلحول . لقد اخفيت هذه السياسات في بدايتها تحت دعاوى الأمن ، ثم طرحت مرة أخرى ادعاءات الحقوق الدينية والتاريخية تحت أسماء تطلق عليها " الأراضي المحررة " أو " الأراضي المدارة " . ونفس هذه السياسات تنطلق اليوم ، في صلف ودون حياء ودون رادع ، لتحاول ابتلاع البقية الباقية من الأراضي العربية المحتلة .

لقد أجمعت كل المحافل الدولية ، والقرارات الصادرة عنها ، على اعتبار المستوطنات غير شرعية وعقبة في طريق السلام . ولست بحاجة الى أن استذكر أمام المجلس بيان وزارة الخارجية الأمريكية نفسها حول عدم شرعية المستوطنات ، الذي صدر في نيسان /ابريل ١٩٧٨ ووصف

اقامة هذه المستوطنات بأنها مناقضة للقانون الدولي . ولست بحاجة أيضا الى التذكير بنص
الفقرة ٦ من المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة ، وانطباقها على الأراضي العربية المحتلة ،
ومطالبتنا جميعا باحترام اسرائيل لها ، واستمرار اسرائيل في الادعاء برفض انطباق هذه
الاتفاقات الدولية على الأراضي المحتلة ، وهو موقف لا يشاركها فيه أحد .

ان الدراسة التي نشرها بن فستي ، نائب عمدة القدس ، ووصف فيها الأساليب
والأهداف لتحقيق السيطرة على المزيد من الأراضي العربية المحتلة ، وزيادة عدد السكان
الاسرائيليين أصبحت تكذب وتسقط ادعاءات السلام . ان الخطة الأساسية التي وضعتها
ادارة الاستيطان في الوكالة اليهودية وقسم الاستيطان بالاتحاد الصهيوني تغطي السنوات
الخمس التي تبدأ من عام ١٩٨٣ ، أى من هذا العام بالذات . وطبقا لهذه الخطة ، يضاف
الى سكان الضفة الغربية ١٠٠٠٠٠ من الاسرائيليين ، كما يضاف ٢٠٠٠٠ الى الجولان ،
و ١٠٠٠٠ الى قطاع غزة . ويمكن أن نتصور نتائج كل هذا على السكان الأصليين لتلك
الأراضي العربية .

واسرائيل بالفعل تمارس حق الملكية على حوالي ٤٠٠٠٠٠ فدان ، من جملة مساحة
الضفة الغربية التي تقدر بحوالي ٥٠٠٠٠٠ فدان ، في ظل قانون عثماني قديم تدعي
اسرائيل أنه يعطيها الحق في الاستيلاء على الأراضي غير المزروعة .
وواضح أن الهدف الصريح هو أن يظل العرب تحت الحكم العسكري محاطين بالمستوطنات ،
رهائن في أراضيهم وفي بلادهم ، محاطين بمواطنين اسرائيليين وخاضعين للقانون الاسرائيلي
من كل جانب ، بما يحقق في النهاية ازدياد واحة في النظم السائدة ؛ اما أن يقبلها الفلسطينيون ،
واما أن يرحلوا مرغمين عن أراضيهم بلا عودة .

لقد أصدر مجلس الأمن عام ١٩٨٠ قراره الاجماعي ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي ينص في
الفقرة ٥ من المنطوق على عدم مشروعية جميع الاجراءات التي تتخذها اسرائيل لتغيير الشكل
المادى أو التركيب السكاني في الأراضي المحتلة بما فيها القدس . ثم اتخذ مجلس الأمن في

عام ١٩٨١ ، القرار ٤٩٧ (١٩٨١) ، الذي يقضي بعدم مشروعية قرارات اسرائيل بتطبيق قوانينها على مرتفعات الجولان السورية المحتلة ، ويطالبها بالعدول عنها فوراً . وتتابع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن خلال عام ١٩٨٢ ، مؤكدة هذه المعانسي والمبادئ ، ومطالبة باحترامها وتنفيذها .

ان وفد مصر يرى في رفض اسرائيل وتعنتها وتماديها في عدم الالتزام بإرادة المجتمع الدولي اضعافاً لا مكنيات السلام وخرقاً لمبادئ الميثاق والقانون الدولي وانتهاكاً لالتزاماتها التعاقدية ووضعاً للعراقيل يوماً بعد يوم أمام كل المبادرات المطروحة والمخلصة التي تهدف الى كسر الحلقة المفرغة من الحروب والدماء وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط . ان مصر ليست وحدها عندما تقول ان مفتاح السلام في الشرق الأوسط هو قبول كل طرف بحق الأطراف الأخرى في الوجود ، وحققها في تقرير المصير ، وحققها في الاستقلال في اطار من الشرعية الدولية . فلا يمكن أن يسود سلام عن طريق اراحة أصحاب الأرض عن أراضيهم ، فالاحتلال والقهر وناء المستعمرات لا يجدى .

ان الطريق الوحيد لتسوية النزاع العربي الاسرائيلي هو طريق الحوار نحو سلام عادل ، وهو الحوار الذي يشارك فيه كل الأطراف دون أن يحاول أى طرف ، سبقاً ، تغيير الأمر الواقع كما تفعل اسرائيل .

اننا على يقين أن سياسة القوة والقهر تزيد الموقف تعقيداً ، فأساليب الماضي التي لانزال نراها في الحاضر وحتى اليوم ، بل نراها بشكل سافر ، لا يمكن أن تؤدي الى الاستقرار . ان استمرار اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة يجب أن يتوقف .

ان الاستيلاء على الأراضي بالقوة لا يمكن أن يمهد الطريق أمام التعايش السلمي . اننا نحى المواقف التي شهدتها اسرائيل في الشهور الأخيرة داخل اسرائيل نفسها ، احتجاجا ورفضاً لسياسة القمع والقهر ، ذلك أن ديناميكية السلام ودائرة السلام برغم كل الضغوط المعاكسة تتسعان يوماً بعد يوم . ولسنا ببعيدين عن تيارات رياح التغيير التي عبرت عنها أصوات السلام التي انبعثت في الأيام الأخيرة من داخل اسرائيل نفسها ، كما ذكرت ، منادية بالحوار والتعايش والاعتراف المتبادل بالحقوق والالتزامات .

ان بارقة الأمل من هذه التيارات المضادة للسياسة الراضية للسلام سوف تؤكد أن الرغبة الأصلية في السلام القائم على العدل والشرعية الدولية هي التي سيكتب لها وحدها أن تسود . وان هذا المجلس ان يقوم بأداء مهامه والتزاماته في حفظ السلام والأمن الدوليين ، وفي منطقة الشرق الأوسط ، يجب ، في رأينا ، أن يؤكد من جديد ما أعلنه في قراراته من عدم شرعية السياسات والممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ، وضرورة العدل عنها فوراً حتى تتسع دائرة السلام التي بدأت صغيرة محسوسة وتعلو أصوات السلام والحق والعدل لتبلي الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في أراضيه الوطنية المحتلة في ظل قيادته الشرعية ، في إطار ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وفي ظل عهد جديد من التعايش والمصالحة بين كافة الشعوب ودول المنطقة والعالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل مصر للكلمات الرقيقة التي وجهها لي . المتحدث التالي هو ممثل الهند ، الذي أدعوه الى أخذ مكان على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد كريشنا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم عن تهاني وفد بلاده على تقلدكم ، المنصب الهام ، رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط /فبراير . ان الهند تربطها ببلدكم ، الاتحاد السوفياتي ، علاقات صداقة وود . ونحن نعتقد أن هذا المجلس ستثري خبرتكم الدبلوماسية الواسعة ومشورتكم الرشيدة . وانه بقيادتكم البارزة سيتمكن من التصدي ، بصورة فعالة ، للمشاكل الملحة التي يواجهها اليوم .

ومن هذه المشاكل ، مشكلة تسبب قلقاً خطيراً وتكتسي بالحاح شديد ، هي المشكلة التي دعنتها هذا المساء الى الحضور الى هذه القاعة . وهي ليست مشكلة جديدة على الإطلاق . ولكنها في الوقت ذاته مشكلة اتخذت مؤخراً بعداً جديداً ومخيفاً ، وهي تهدد بزيادة تفاقم التوتر والصراع اللذين خيمتا على الشرق الأوسط لفترة طويلة .

فمنذ فترة وجيزة، شهد العالم سلسلة أخرى من أعمال إسرائيل الشريرة . وذكوى عسكروان إسرائيل الصلف على لبنان والشعب الفلسطيني ، والمذابح الجماعية التي جرت في مخيبي صبرا وشاتيلا لا تزال عالقة بأذهاننا . ان تقرير لجنة التحقيق الاسرائيلية الذي صدر في بداية هذا الأسبوع قد بين بصورة لا يرقى اليها الشك مسؤولية السلطات الاسرائيلية . لقد كان المرء يأمل أنه باستعداد هدية مزعومة وقتية أخرى في الشرق الأوسط ، والنظر الى الجهود التي تبذل في دوائر عديدة سعيها للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية ، سيكون هناك احساس أكبر بالتعقل والمسؤولية لدى جميع المعنيين . ولكن يبدو أن التعقل والاحساس بالمسؤولية أمران غريبان على إسرائيل . ومن الواضح أن حكومة إسرائيل قد تعودت على ارتكاب أعمال العدوان والتخريب وكل ما يخطر على قلبها من أعمال استفزازية ، بحيث لا يمكنها التوقف عن ذلك لفترة طويلة .

ان قرار إسرائيل بالمضي في خططها لاقامة المزيد من المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة على نحو غير مشروع يعدّ مثالا آخر على الطريقة التي يزدري بها هذا البلد بالقانون الدولي ، وسلامة المجتمع الدولي كما تعبر عنها القرارات التي لا حصر لها للجمعية العامة علاوة على قرارات هذا المجلس . فجميع هذه المقررات والقرارات قد اعترفت بأن هذه السياسة تنتهك القانون الدولي ، وتشكل عقبة كاسدا في طريق السلم والاستقرار في هذا الاقليم . ومن الواضح أن أعمال إسرائيل الأخيرة هي جزء من مخططاتها الكبيرة المتمثل في احداث تغيير جذري في الهيكل الديموغرافي للأراضي المحتلة انتهاكاً لالتفافية جنيف لعام ١٩٤٩ . ويقدر الآن أن عدد المستوطنين الاسرائيليين في الضفة الغربية قد تعدى سبعة أضعاف ما كان عليه منذ خمسة أعوام . اننا نفهم أنه اذا تحقق للنظام الاسرائيلي ما يبتغيه فإن اسرائيلي سوف يتم توطينهم في الضفة الغربية خلال الخمسة أعوام القادمة و ١٤ مليون فسي العقود الثلاثة القادمة . والى جانب ذلك ، فاننا نسمع عن أعمال القمع الوحشية التي ترتكب ضد السكان الأصليين في الأراضي المحتلة . وقد علمنا باضفاء الطابع السياسي بالاكراه على الاكاديميين في الأراضي المحتلة باجبارهم على التوقيع على اعلانات سياسية تحت القسر . كل هذه الاجراءات هي دليل - اذا كنا بحاجة الى دليل آخر - على أن إسرائيل لديها النية الكاملة في ترسيخ احتلالها غير المشروع للضفة الغربية وغزة ، ولتضيف ذلك الى ضمها غير المشروع لمرتفعات الجولان . وهذه الاجراءات تمثل دليلاً آخر على أن إسرائيل لا تهتم برغبات ومصالح الفلسطينيين والشعب العربي في الأراضي المحتلة وليس لديها على الاطلاق نية المساهمة في حل منصف ودائم لمشكلة الفلسطينيين .

لقد عانى الشعب الفلسطيني البطل بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الكثير من البسلاء . فأجيال متعاقبة من الفلسطينيين لم تعرف معنى الحياة في السلم . ان مطامحهم قد خُطت بد مساء الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء . واليوم نجد أن المناضلين الفلسطينيين من أجل الحرية قد تفرقوا الى أماكن نائية، وانفصلوا عن أعزائهم، ينتظرون بأمل أن يعودوا لرؤية حقوقهم المشروعة وقد تحققت . ان شعب فلسطين قد قدم تضحيات هائلة وقد برهن على أن لديه روح الحكمة السياسية والتوفيق وله كل الحق في استعادة وطنه واقامة دولته المستقلة الخاصة به . ومؤخرا طرحت بعض الاقتراحات في مدينة فاس قد تشكل خطوة ذات مغزى في طريق التوصل الى تسوية . ونودّ له هذه الاقتراحات أن تحرز تقدما . ان خلق مناخ يؤدي الى هذه الغاية يعد أمرا جوهريا . ان أعمال إسرائيل التي لا يمكن احتمالها ليس من شأنها سوى اعاقه هذه العملية بشكل خطير . ومن الضروري كبح جماح إسرائيل بشكل فعال وبدون تسويق من جانب هؤلاء الذين في موقف يسمح لهم القيام بذلك . وينبغي على المجلس أن يلقي بالمسؤولية على إسرائيل ، بشكل لا لبس فيه ، لكل ما قامت به في الأراضي العربية المحتلة انتهاكا لقرارات المجلس وواجباتها بمقتضى الميثاق ، وأن يطالبها بالانسحاب الفوري غير المشروط من هذه الأراضي .

فهذا المجلس يضطلع بواجب هام . ولديه القدرة على أن يعمل بحسم وعزم لا يقف تعنست إسرائيل . ويحدونا الأمل في أن أعضاء المجلس سوف يبدون الإرادة السياسية اللازمة لذلك . ولكننا أمل في أن يفي هذا المجلس بالثقة التي وضعناها فيه .

السيد غولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحو لي أن أعرب عن امتناني لمجلس الأمن الذي مكّني من عرض وجهة نظر يوغوسلافيا بشأن الحالة في الأراضي العربية المحتلة .

وأود في البداية أن أعتنم هذه الفرصة ، سيدي الرئيس ، لكي أهنيكم بمناسبة اضطلاعكم برئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . وأعرب عن تقديرنا كذلك لصاحب السعادة السفير أميغنا ، ممثل توغو ، الذي ترأس مجلس الأمن في شهر كانون الثاني /يناير .

وأتوجه أيضا بالتهنئة الى الممثلين الموقرين لباكستان ، وزمبابوي ، ومالطة ، ونيكاراغوا ، وهولندا ، تلك البلدان التي انتخبت في مجلس الأمن خلال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ويسعدنا بصفة خاصة أن نلاحظ تعاظم عدد مثلي بلدان عدم الانحياز الذين انتخبوا في مجلس الأمن . ان مشاركتهم في مداولات المجلس لمهي دليل آخر على تعاظم نفوذ ودور سياسة حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية .

ان استخدام اسرائيل للقوة ، واستمرارها في التوسع المنتظم ، وسياستها القائمة على التحدي والاستعمار والسيطرة أمور احتلت لسنوات طويلة مركز الصدارة من اهتمامنا ، فضلا عن أنها تمثل تحديا لضمير المجتمع الدولي .

وقد نظرت الجمعية العامة وكذلك مجلس الأمن مؤخرا في نتائج السياسة العدوانية التي تنتهجها اسرائيل ، التي تحاول اخضاع الشعوب واغتصاب أراضيها بالقوة . ان الانتهاكات الصارخة لمعايير القانون الدولي وللحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية المحتلة الأخرى مازالت مستمرة دون هوادة .

ان اللجوء الى استخدام السلاح ، والارهاب ، والاضطهاد ، وانتهاك حقوق الانسان الأساسية للشعب الفلسطيني وغيره من الشعوب العربية ، مازالت تمثل قضايا الساعة . وهناك أمثلة ودلائل على العدوان المستمر ، والتوسع ، وضم الأراضي العربية المحتلة ، ومعاناة

الشعوب التي تعيش في هذه المناطق ، وكل هذا يشكل تهديدا للمسلم والأمن في المنطقة وفي العالم كله .

وهناك محاولات مستمرة لفرض تغييرات سياسية وديموغرافية وتغييرات للخرائط الوطنية في المنطقة بأسرها باستخدام أسلوب فرض الأمر الواقع . ولا يزال جزء كبير من الأراضي الوطنية اللبنانية يروح تحت الاحتلال . ولا تزال أعمال الاضطهاد مستمرة في الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، ومرتفعات الجولان ، وكل الأراضي التي تحتلها اسرائيل . وفي تحد لقرارات الأمم المتحدة ، لا تزال المستوطنات غير الشرعية تتزايد في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى .

ويجدر بنا أن نبين بوضوح مرة أخرى أن أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ، وإيماننا بمبادئ الاستقلال والسيادة ، وكذلك إيماننا بالحق في الحياة الوطنية ، وحق جميع الشعوب في الوجود ، كل ذلك يفرض علينا واجبا هو أن نضع حدا نهائيا لأعمال القمع الاسرائيلية ، والانتهاكات الصارخة المستمرة لحقوق الانسان للشعب الفلسطيني ، والمحاولات لتحقيق ما يسمى بتشتيت الفلسطينيين .

اننا نؤيد تأييدا كاملا عزم الشعب الفلسطيني على أن يعيش في أرضه بحرية واستقلال . ان الشعب الفلسطيني لن يضعف في تصميمه على تحقيق تحرره ، وعلى الحفاظ على هويته الوطنية والثقافية . وفي هذا النضال ، يقود الشعب الفلسطيني مثله الشرعي الوحيد ، وأعني بذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

اننا في يوغوسلافيا قد حافظنا بغيرة على حريتنا واستقلالنا ، وان تجربتنا وتجارب الشعوب الأخرى تعلمنا أن الشعوب التي تناضل في سبيل الحرية وتقرير المصير والاستقلال لن تبقى وحدها ، وسوف تقوى بصورة مستمرة وتفرض انتصارها على أولئك الذين يحاولون اخضاعها . ان سعي الشعب الفلسطيني للحرية جعل العالم كله يدرك المسؤولية الأخلاقية

المرتبة عليه لوضع نهاية لهذه الحالة . وان الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني أصبحت من أكثر مسؤوليات الأمم المتحدة إلحاحا . وان للشعب الفلسطيني حقا سياديا في تقرير المصير يقتضي ضمنا انشاء دولته الخاصة به .

اننا نعتقد أنه يجدر بنا أن نبذل مزيدا من الجهود في هذا الصدد بغية خلق الأسس الملائمة لسلم دائم آمن وعادل لكل شعوب المنطقة . ان الأمم المتحدة ، ووصفة خاصة مجلس الأمن ، يتوجب عليهما تعزيز الحقوق المشروعة في الحرية والاستقلال لكل الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والسيطرة الأجنبية . ولا يمكن السكوت على انتهاك هذه الحقوق وتجاهلها كما هو حادث بالنسبة للشعب الفلسطيني .

وليس هناك أدنى شك في أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن يتحملان مسؤولية كبرى فيما يتعلق بإيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط . ان دور الأمم المتحدة في هذه العملية لا غنى عنه ، وينبغي تعزيزه أكثر فأكثر . وان اللجوء المستمر لاستخدام القوة ، والتدخلات العسكرية ، والتعرض للمشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ، كل ذلك يتطلب منا اظهـار مزيد من الادراك للمسؤولية ، ويجدر بنا أن نعالج الأمر بحساس بالغ بأهمية العجلة حتى نتجنب وقوع بلدان أخرى ضحية للعدوان واستخدام القوة .

ان يوغوسلافيا ، شأنها في ذلك شأن بلدان عدم الانحياز الأخرى ، قد علّقت دائما أهمية كبرى على جميع جوانب مشكلة الشرر الأوسط ، ووصفة خاصة فيما يتعلق بممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . ولقد انطلقنا دائما من المبادئ الأصلية لعدم الانحياز في اعتراضنا على كل عدوان وكل استخدام للقوة ، وكل سيطرة استعمارية أو أجنبية ، مؤيدين حق كل الشعوب في تقرير مصيرها بحرية . وقد اعتبرت بلدان عدم الانحياز دائما أن الأمم المتحدة تشكل أفضل إطار عمل للحفاظ على الحقوق الأساسية للشعوب .

ولقد انطلقنا من الموقف القائل بأنه ينبغي على اسرائيل أن تنسحب من كل الأراضي العربية التي احتلت منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وبأنه ينبغي أن يكون للشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير ، والاستقلال الوطني ، وانشاء دولته الخاصة به .

ولا يمكن لأى حل أن يكون عادلا وشاسلا دون اشراك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة ، ودون الاعتراف بحق جميع دول وشعوب المنطقة في الاستقلال داخل حدود آمنة ومعترف بها .

اننا نتطلع الى بذل مزيد من الجهود من جانب مجلس الأمن ، والجمعية العامة للأمم المتحدة ، ونتطلع كذلك الى القيام بمبادرات أخرى من أجل التوصل الى حل عادل دائم وشامل لمشكلة الشرق الأوسط ، ولجوهر هذه المشكلة ألا وهو القضية الفلسطينية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : المتكلم التالي هو ممثل اليمن ، وأدعو

الى اتخاذ مكانه على طاولة المجلس للإدلاء ببيانه .

السيد سلام (اليمن) : السيد الرئيس اسمحوا لي أولاً بسماعة السفير أوليغ

الكساندروفتش ترويانوفسكي أن أعبر لكم عن سعادتي البالغة برؤيتكم رئيساً لهذا المجلس الموقر وأنتم الصديق الحميم للشعب العربي ، وبلدكم الصديق الصادق للعالم العربي تربطه باليمن علاقات صداقة طويلة منذ أربعة وخمسين عاماً ، حيث كانت اليمن من أولى الدول العربية التي وقعت مع الاتحاد السوفياتي على معاهدة صداقة في عام ١٩٢٨ . لقد كان لي شرف الاشتراك في ترتيب الاحتفالات التي أقيمت في عام ١٩٧٨ في صنعاء بمناسبة مرور خمسين عاماً على توقيع اتفاقية معاهدة الصداقة اليمنية السوفياتية . إن هذه الصداقة الطويلة بين اليمن والاتحاد السوفياتي دليل على حسن النوايا والثقة والاحترام المتبادل ولذلك فإن وفد الجمهورية العربية اليمنية يحذره الأمل في أن يخرج مجلسكم الموقر من مناقشته هذه برؤاستكم بمقررات تعيد ثقة المجتمع الدولي بهذا المجلس الذي أولدت اليه مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوايين .

كما أود أن أعبر عن شكر وفد بلادي وتقديره البالغين لأعضاء مجلس الأمن الموقرين الذين تفضلوا بالسماح لوفد بلادي بالمشاركة في هذا النقاش ، مع تهنئة وفد الجمهورية العربية اليمنية للأعضاء الجدد في المجلس .

كما لا يسعني إلا أن أعبر عن تقدير وفد الجمهورية العربية اليمنية للسيد السفير أيفغاسفير توفو الذي ترأس أعمال هذا المجلس في الشهر الماضي بحكمة فائقة .

يناقش مجلسكم الموقر مرة أخرى الحالة في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة التي لستم تنقطع مأسيتها وآلامها منذ خمسة وثلاثين عاماً . فالفلسطينيون لا يزالون يعانون عذاب التشريد ، ومآسي الفقر والحرمان ومرارة الضياع - يعيشون على التسول ويخضعون لعمليات الاندال والهيمنة والابتزاز الاسرائيلي ، ويساقون كالأنعام الى المجازر التي كان آخرها مجزرة صبرا وشاتيلا . فمن هو المسؤول عن ذلك ؟ أستم أنتم أعضاء مجلس الأمن ، وخاصة الأعضاء الدائمين منكم ، تتحملون جزءاً كبيراً من المسؤولية لوقوفكم موقف المتفرج من شعب مشرد ومحتل ، اقتلع من أرضه ودياره منسداً

خمسة وثلاثين عاما " فأين ذهبت مبادئ " ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ، وأين ذهبت المبادئ الأخلاقية التي تبناها العالم المتحضر " وأين ذهبت المبادئ العالمية التي تنادي بحقوق الانسان " وأين ذهبت ضائركم أنتم يا أعضاء مجلس الأمن الدائمين .

لقد صرح العرب مرارا وتكرارا بأنهم أمة ساملة ويجنحون الى السلم ، وقد صدر عن آخر مؤتمر لقمة الدول العربية في مدينة قاس في المغرب خطة عربية اجماعية للسلام ، تدعو - فيما تدعو - الى اقامة السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط ضمن حق جميع شعوب المنطقة في العيش بسلام في حدود آمنة ضمن أمنها وسلامتها بسلامة الموقر . فعادنا علمت أمام هذه المسؤولية الدولية التي أولاكم اياها المجتمع الدولي " وماذا صنعتم أمام هذا التصلب الاسرائيلي المرافق لجميع مبادرات السلام " هل ستخيرون أمل المجتمع الدولي فيكم مرة بعد أخرى ، وهل ستتركون دولة العصابات الصهيونية ، دون رادع أو عقاب ، تعبت في الأرض فسادا ، تنكس بالموالطين الفلسطينيين ، تطردهم من أرضهم وتهدم ديارهم وتشردهم ، وتعذب وتهين وتذل من بقى منهم تحت الاحتلال . ان الدلائل كثيرة أمامكم لادانة هذه العصابات الصهيونية وآخر هذه الأدلة تقرير لجنة التحقيق الاسرائيلية نفسها في جريمة المذبحة البشعة للفلسطينيين في مخيبي عبرا وشاتلا التي راح ضحيتها الأبرياء من الأطفال والنساء والعجزة . لقد جعلت دولة العصابات الصهيونية طيلة فترة احتلالها لفلسطين ، جعلت على الفخر والخيانة والابتزاز وشعر الفرقة والضعف بين الأخ وأخيه ، وبين الجار وجاره ، وآخر ما سمعناه هو ما نشر في جريدة الكريستيان ساينس مونيتور الصادرة بتاريخ ٨ شباط/فبراير ١٩٨٣ حيث يعترف الصهاينة المحتلون لجنوب لبنان بأنهم بدأوا ، عن طريق الابتزاز والتهديد باستعمال القوة ، بتكوين الميليشيات من الشيعة المسلمين أطلقوا عليها اسم حراس الجنوب أو الحرس الوطني لضرب المسلمين اللبنانيين بعضهم ببعض . ومع ذلك فيتشدق المحججون باسرائيل بديمقراطية اسرائيل ومبادئها الأخلاقية . فهل نظامها الديمقراطي يعني حكامها من العقاب على الجرائم التي يرتكبوها يوميا في حق الإنسانية " ان سكان الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين يتعرضون يوميا لمماررة أراخيم ، وطردهم من منازلهم ، وهدم ديارهم ، وبناء المستوطنات الصهيونية ، ونسج الطعنة على

أراضيهم ، كما أن مدارسهم وجامعاتهم تقفل من حين إلى حين ، ويعتقل الطلبة والمدرسون لأسباب تافهة ، وتفرض الضرائب غير الشرعية على المواطنين الفقراء ، ويعذب السجناء السياسيين ، وتقطع المياه والكهرباء عن القرى والمخيمات تحت ظروف وأحوال جوية قارسة البرودة . فأين هذه المبادئ الأخلاقية التي يتحلى بها الاسرائيليون ؟ ان الانسان لا يستطيع أن يقوم بهذه الأعمال البربرية ، الا اذا تخطى عن انسانيته . ومع الأسف الشديد فان دولة عظمى ، عضوا دائما فـمـي مجلس الأمن ، عليها مسؤوليات حسام نحو السلام والأمن الدوليين ، تقوى من هذا النظام النازي عن طريق المساعدات العسكرية والاقتصادية والأموال التي تجمعها من دافعي الضرائب الذين هم بحاجة ماسة لهذه الأموال لتشغيل العاطلين منهم .

لقد تبين بما لا يدع مجالاً للشك أن حكام إسرائيل كانوا هم المخططين والمنفذين طبقاً للتقاليد العسكرية، عندما أمروا الجنود بدخول مخيمات اللاجئين الفلسطينيين للقيام بالمذبحة الرهيبة التي راح ضحيتها الأبرياء من مخيمي صبرا وشاتيلا فالمسؤولية بالدرجة الأولى عن تلك المذبحة البشعة تقع على قوات الاحتلال الاسرائيلية. لقد أدانت لجنة التحقيق الاسرائيلية السفاح شارون وطالبت بتقديم استقالته أو طرده من الحكومة الاسرائيلية كما أدانت السفاح بيغن وشامير والعصابة العسكرية النازية من الضباط الحاقدين الذين لا تدل أعمالهم ومظاهرهم إلا على خبث نواياهم .

لقد طالب مجلس الأمن بانسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان انسحاباً فورياً وغير مشروط ولكن حكومة بيغن مصممة على فرض شروطها المجحفة على لبنان عن طريق الابتزاز والتهديد باستمرار الاحتلال .

لقد ضربت حكومة بيغن بمشروع السلام العربي ومشروع السلام المقدم من رئيس الاتحاد السوفياتي الراحل المستر برجنيف والمبادرة السلمية للرئيس ريغان وجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة - ضربت بها جميعاً عرض الحائط . فما هي الخيارات المتبقية أمامكم لردع العدوان وإقرار السلام في الشرق الأوسط ؟ ليس هنالك خيار آخر في نظر وفد الجمهورية العربية اليمنية أمامكم إلا تطبيق قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنها القرار رقم ٨٦/٣٧ دال الذي يطلب من مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته بموجب الميثاق ويعترف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته العربية المستقلة في فلسطين واتخاذ التدابير اللازمة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بتطبيق الخطة التي توصي ، من جملة ما توصي ، بأن تخرج الى حيز الوجود دولة عربية مستقلة في فلسطين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل الجمهورية العربية اليمنية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ وإلى بلدي .
المتكلم التالي هو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ، وأعطيه الكلمة .

السيد ترزى (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان

حقيقة أن مجلس الأمن قد استجاب بشكل فوري تقريبا لطلب المجموعة العربية في الأمم المتحدة ، كما ذكر ذلك ممثل الاردن ، انما تعد اعرابا عن قلق أعضاء المجلس ازاء ممارسات اسرائيل في الأراضي الفلسطينية العربية الواقعة تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي منذ حزيران /يونيه ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . ونحن واثقون ، سيدى الرئيس ، من أن هذا المجلس الموقر سوف يتوصل ، تحت قيادةكم وبحكمكم ، الى صيغة ، أو على الأقل لن يدخر وسعا لكي يتوصل الى صيغة تنهي هذا الوضع من التدور المستمر الخطير في الموقف في الشرق الأوسط . أولا ، وقبل كل شيء ، لا بد أن يستخدم المجلس كل السلطات المخولة له بمقتضى الميثاق لكي يرغم عضوا مزعوما في الأمم المتحدة على قبول وتنفيذ مقررات المجلس . وفي حالة عدم قيام هذا العضو بهذا ، لا بد أن يتوصل المجلس الى العلاج الوارد بالتفصيل في الميثاق .

ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن الآباء المؤسسين الذين صاغوا الميثاق انما كانوا يعنون كل كلمة فيه . وهو لا يعد تراثا أدبيا بل تراثا أخلاقيا استهدف " أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" .

ومع ذلك ، هناك جيلان من الفلسطينيين العرب قد تعرضوا لأهوال أعمال العدوان التي بلغت ذروتها بأعمال إبادة الجنس . وانكم ، سيدى الرئيس ، تمثلون شعبا بالاتحاد السوفياتي دفع ثمننا فادحا . ان الشعب الباسل في الاتحاد السوفياتي قد اضطر الى أن يواجه ويهزم الهجمة النازية مع بقية الشعوب المحبة للسلام في العالم كما نجح في قهر النازيين وحلفائهم . لذا ، فأنتم من خبرتكم الشخصية تعرفون ماذا ويلات الحرب . لقد أعلنت حكومتكم بشكل لا لبس فيه التزامها بكل المحاولات والجهود الرامية الى التوصل الى تسوية عادلة وشاملة بالشرق الأوسط . ونحن في منظمة التحرير الفلسطينية انما نعرف أن حكومتكم تلتزم التزاما صادقا بتلك السياسة في الشرق الأوسط . ويقدر شعب فلسطين تمام التقدير ذلك الموقف المبدئي .

وأود أن أسجل تقديري العظيم لأخي السيد ممثل توغو ، الذي أدار أعمال المجلس في الشهر الماضي . وأود أن أعرب عن طريقكم لاسبانيا واوغندا وايرلندا وبينما واليابان عن تقديسنا للجهود الايجابية الرامية الى اقرار السلم في العامين الماضيين . وعلى وجه الخصوص

نود أن نشكر السادة الممثلين خلال صيف عام ١٩٨٢ بالذات عندما قررت اسرائيل، بتحريض من واشنطن، أن تستأنف سياستها العدوانية وأن تغزو أرضا جديدة، وهي تلك الأرض السيادية للبنان، وذلك بهدف القضاء على الشعب الفلسطيني كأحد الأهداف المعلنة لها. وبالنسبة الى باكستان وزمبابوى ومالطة ونيكاراغوا وهولندا، فأننا نود أن نعلن عن ترحيبنا ونؤكد لممثليهم ولزملائنا في حركة عدم الانحياز كل تعاوننا وجهدنا المشترك للتوصل الى سلم شامل وعادل بالشرق الأوسط.

لقد قرر المجلس أن يستأنف المناقشة التي بدأت في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢. وفي أيلول / سبتمبر ١٩٨٢، عقد مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في فاس بالمغرب. واعتمد بالاجماع مقرا يشكل الأساس لنهج بناء يرمي الى تحقيق السلم. ان هذا النهج يقر تماما دور الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص دور مجلس الأمن الذى خوله أعضاء الأمم المتحدة بمسؤوليات أساسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ووافقوا على أنه اضطلاعا بهذه المسؤولية، يعمل مجلس الأمن بالنيابة عنهم.

ان اعلان قمة فاس يعد تأكيداً جديداً لثقة العرب بهذا المجلس . وتود منظمة التحرير الفلسطينية ، باسم الشعب الفلسطيني ، أن تعيد تأكيد التزامها وتمسكها بمبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضية فلسطين وبطبيعة الحال بمقررات القمة العربية .

ان عدداً من الاصدقاء يسألونني ويسألونني عن سبب عقد المجلس وسبب عقده الآن . ولقد ذكرت توا لماذا للمجلس أن ينعقد في أي وقت . وبساطة فإن المجلس ينعقد لأنه مكلف بمسؤولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ان هذه المسؤولية قد منحها الشعوب للمجلس . كما يذكر الميثاق ، والشعب الفلسطيني هو أحد هذه الشعوب .

السؤال الآخر هو لماذا الآن ؟ بصراحة ان بعثة منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة ترسل يومياً تقريباً ، طوال عدة أسابيع ، معلومات وبيانات صحفية عن قدر ومصير أشقائنا الذين يعانون في ظل الاحتلال الاسرائيلي . ونتيجة لهذه الرسائل التي وجهت الى رئيس المجلس والى الأمين العام ونتيجة لهذه البيانات الصحفية كان يحدونا الأمل أن نلقى على الأقل بعض الاستجابة من جانب البعض وأن يتم تناول الموضوع بشكل جدي في المجلس .

حسناً ، ان هذا لم يحدث في الواقع ، وقد نوقشت السألة في المجموعة العربية التي اتخذت قراراً بطلب عقد المجلس - وانني سرور بأن استجاب المجلس الى هذا الطلب . والآن أود أن أخبر المجلس لماذا رأينا أنه ينبغي أن ينعقد . سأتناول أولاً المؤسسات التعليمية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل .

في ١٣ كانون الثاني /يناير ، بعد منتصف الليل ، اغار الجنود الاسرائيليون المسلحون على حرم جامعة بيت لحم وفتشوا . وقد استولوا على ماصقات ومواد اعلامية ومطبوعات أخرى من لوحات الاعلانات . ووفقاً للبيان الصحفي الصادر عن الجامعة ،

" . . . ظهرت مركبتان حربيّتان أمام أبواب الجامعة في الساعة الحادية عشرة والنصف مساءً - قرابة منتصف الليل - وطلبتا دخول الحرم الجامعي . وبالطبع فإن الحارس رفض أن يفتح البوابات . ولكن عند وصول الأخ توماس نائب رئيس جامعة بيت لحم

لحم وآخرين أظهر لهم الجنود وثيقة مكتوبة بالعبرية ، وهي لغة لا يعرفها الأخ توماس ، وادّعىوا بأنها ترخيص . ونظرا لأن الأخ توماس هو أحد رجال الكنيسة ومعيّن من قبل قداسة البابا فقد تركهم يدخلون . وخلال الساعات الأربع التالية تجوّل الجنود في مباني الجامعة وصادروا الأوراق والملصقات والمواد المطبوعة والصور المعلقة في لوحات الاعلانات . وقام بعضهم بتصوير غرف الجامعة . ولا أعرف السبب الذي حدا بهم الى القيام بذلك ولكنهم قاموا بذلك فعلا .

ان الأخ داسكويز ، نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية ، أخبر الصحافة بأن الفنزوة الذي تم ضد جامعة بيت لحم يعد تعديا على الجامعة وعلى حقوق الطلاب في الملكية وفي حرية اعتناق الآراء دون تدخل وفي التماس وتلقي وتقديم معلومات وأفكار بأية وسيلة بغض النظر عن أية حوائل وكذلك على حريتهم في عقد اجتماعات سلمية . وقد أعدت إدارة الجامعة بيانا دعت فيه ، " جميع الشعوب التي تنشئ السلم والعدل وجميع الملتزمين بالحفاظ على الحرية

الأكاديمية الى الاشتراك معهم في الاحتجاج على هذا الفنزوة في منتصف الليل " .

وصفتي مثلا لذلك الشعب رأيت أن من واجبي أن أعرض هذا النداء على هذا المجلس . وفي وقت سابق من ذلك اليوم حاصرت القوات الحرم الجامعي وضعت الطلاب والزائرين من الدخول . وفي ذلك الوقت كان مئات الطلاب يحتفلون ويلقون خطبهم ويغنون كجزء من برنامج ثقافي بعنوان " احتفال الأغنية الفلسطينية " تحت رعاية نادي الفنون التابع لمجلس الطلاب . وربما أثار كلمة " الفلسطينية " غضب الاسرائيليين . وذكر أن الأخ توماس قال للسلطات أنه رفض التدخل لمنع هذه الاحتفالات لأن هذا يعد تدخلا في الأنشطة الداخلية .

وقد شنت غارات مماثلة ضد جامعة النجاح في نابلس حيث تم اعتقال عشرة أعضاء من مجلس الطلاب .

وفي جامعة بيرزيت قام العسكريون الاسرائيليون باعتقال طالبيين ومنعوا الاساتذة الأجانب من دخول الحرم الجامعي في ١٨ كانون الثاني / يناير . وأوقفت مراكز المراقبة العسكرية السيارات والحافلات التي تقل الطلاب والاساتذة الأجانب الى الجامعة . وأمر الجنود الاسرائيليون فسي

مراكز المراقبة الطلاب والاساتذة بالخروج من المعربات وأخضعوهم للتفتيش الذاتي واعتقلوا طالبين . وأوقف تسعة من الاساتذة الأجانب ، وتم تدقيق اسمائهم مقارنة بكشف معين : وسجلت أرقام جوازات سفرهم وسجلت تواريخ انتهاء تأشيراتهم . وأفادت التقارير ان الجنود الاسرائيليين أعلموا الأجانب بأنهم منعوا من التدريس في جامعة بيرزيت وأنهم اذا قاموا بذلك سيخالفون القانون .

وفي جامعة الخليل لم تنظم الفصول مدة ثلاثة أيام هي ١٥ و ١٦ و ١٧ كانون الثاني / يناير في أعقاب اعتقال ٣ طالبا . وفي ١٧ كانون الثاني / يناير صدرت الأوامر لخمسة من الاساتذة الأجانب بالتوقف عن القاء المحاضرات حتى يوقعوا على تعهد بناهضة منظمة التدريس الفلسطينية . وهؤلاء الاساتذة هم مواطنون بريطانيون وايرلنديون يحاضرون في جامعة الخليل . وقد حددوا بالقبض عليهم اذا ما استسروا في العمل هناك .

وسأل : لماذا تدعوننا الى عقد المجلس ؟ لقد اعتقدنا أنه ربما يتحرك المجلس ويتخذ

اجراء ما .

وعلاوة على الحوارات التي وقعت في الجامعات هناك أمور أخرى تحدث . وسأقتبس من صحيفة يديعوت أحرونوت الاسرائيلية عن صحة الشهادة التي تقدم بها عضو الكنيست شيفا وايس الذي أرسل تقريراً الى رئيس لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست وعن طريقه الى رئيس الوزراء . وتبعاً للبلاغ الصحفي ان أياً من رئيس الوزراء ورئيس هذه اللجنة لم يرد ، ولم يكلف أي منهما نفسه بالتحقق من صحة هذه المعلومات . انها تتناول القاء الحجارة على سيرة اسرائيلية . يقول التقرير :

" بعد نصف ساعة وفي حارة بعيدة عن مكان الحادث أعتقل فتى عربي وضرب بالهراوات حتى لم يعد يستطيع الوقوف . وكان هو أول المعتقلين في عمل وقائي خاطئ لتلك الليلة ، بمساعدة بعض المعينين من جانب قوات الاحتلال الاسرائيلية . وقام هؤلاء باعطاء عناوين السكان وأعتقل حوالي ٥٠ شخصاً . وجمعوا على طول جدار رازموا

على الاستلقاء على بطونهم وعلى القيام بما سموه تمارين رياضية أما الذين تباطأوا فقد
ضربوا على ظهورهم أو على خصبتهم واستخدم الرفس أيضا . أما الفتى الذى اعتقل سابقا
فقد استجوب علانية وأرغم على الاستلقاء تحت سيارة جيب وضرب وشم وظل المعتقلون حتى
الساعة السادسة صباحا يقومون بالتمارين ويضربون في حين كان الجنود يطلقون النار
فوق رؤوسهم من حين لآخر - الضرب من قبل الجنود والاذلال - وقد أرغم المعتقلون
على الوقوف على قدم واحدة وأيديهم ممدودة الى الأمام كالتماثيل . وعند بزوغ الفجر
أطلق الجنود نيرانا كثيفة أثناء وجود المعتقلين . وعند الصباح صودرت شاحنة تخص
أحد السكان المحليين وأجبر على نقل جميع المعتقلين الى مقر الحكومة العسكرية فـ
أقرب بلدة .

هذا ما نشرته صحيفة يديعوت احرونوت في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ومع ذلك
نسأل احيانا : لم الذهاب الى المجلس ؟
وفي صحيفة هآرتس الصادرة في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، كتب آмос ايلون
الكاتب والصحفي ، ما يلي :

" ان اسرائيل هي ديمقراطية للسادة ، تسيطر على اعداد كبيرة من سكان الأمم
الآخري وتنكر عليهم أية حقوق ، بما فيها الحقوق الاساسية جدا . ويعيش هؤلاء السكان
في ظل ' دولة بوليسية ' تعمل عن طريق أوامر تعسفية لا تخضع لهيئة برلمانية . ولا يمكن
للاسرائيليين ان يتصلوا من الاعتراف بسياسة الفصل العنصري التي يمارسونها " .

هذا ما كتبه آмос ايلون في صحيفة هآرتس في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ .
هذا صوت ينتقد اسرائيل من داخل اسرائيل . وقد اشترك ٤٠٠ اسرائيل في
توجيه النقد الى اسرائيل . وما من أحد يجرؤ على القول ان الـ ٤٠٠ كانوا من المعادين
للسامية أو المعادين لليهودية . واذا ارتفع صوت واحد في الولايات المتحدة موجها النقد الى
اسرائيل ، يتهم فوراً بمعاداة السامية حتى اذا كان يهوديا حقيقيا .
الا أن راديو اسرائيل ذكر فيما بعد - في برامجه الاناعية باللغة العبرية يوم ٤ كانون
الثاني / يناير ١٩٨٣ من اذاعة القدس المحلية - ما يلي :

" ان الضابط الذي كان قائد فرع الاركان العامة لمقاطعة يهودا شهد لصالح
الدفاع في محاكمة ٧ من الجنود والضباط الذين اتهموا بضرب المدنيين في يهودا
والسامرة . وقال انه كانت لديهم تعليمات واضحة بكيفية معاملة السكان ، واشتملت على
التعذيب والضرب ورد بالاجاب على سؤال المدعي العام عما اذا كان قد نفذ
أوامر بضرب الطلاب بعد وقوع اعمال شغب في مدرسة في الخليل " .

وذكرت صحيفة جيرزليم بوست الصادرة في ٢١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ ان وثيقة قدمت
الى المحكمة العسكرية المركزية في يافا يوم الاربعاء ١٩ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ ، اثنا محاكمة
هذا الضابط والجنود الآخرين . وحسب ما جاء في هذه الوثيقة ركز ايتان - وايتان كما تعلمون
سيدى هو رئيس الاركان ، وقد تردد اسمه بالأمس ونعلم جميعا ما حل به ، ولكن هذا أمر آخر

الآن ، وقد كان هو القائد العسكري المسؤول - لقد ركّز على مسائل مثل الانسحاب من سـيـنـاء
وقيام الادارة المدنية بوصفهم الباعثين الرئيسيين للاضطراب في المناطق المحتلة . وأتساءل عما
إذا كان قد خطر لايتان ان الاضطراب نجم عن الاحتلال الذي طال أمده وعن القمع وانكار الحقوق
الانسانية والسياسية والمدنية ؟ وما الذي يقترحه لمجابهة هذه الحالة ؟ أولا ، افتتح معتقلا
لاحتجاز اليا فعين في فارة قرب نابلس . فضلا عن ذلك ، كانت هناك توصيات أخرى هي :

" الاعتقال المتفرق حسب قوائم المشبوهين ، والاعتقال بصورة تدريجية حسب
توفر الأماكن في السجون "

" استخدام وسائل معاقبة الآباء "

" ابداء موقف ايجابي صوب " ذوي السلوك الحسن " ، وابداء موقف متشدد
صوب " ذوي السلوك السيئ " (الجزرة والعصا) . "

وأعطى ايتان في الوثيقة التي نشرها تعليمات واضحة مفادها ما يلي :

" ينبغي معاملة المحرضين بشدة واحتجازهم في كل مناسبة "

" ينبغي اقامة معسكر اعتقال على وجه السرعة واستخدام المؤسسات القانونية التي

تسمح بالاحتجاز (دون محاكمة) من أجل الاستجواب طوال المدة المنصوص عليها . . .

[١٨ يوما] . . . والافراج طوال يوم أو اثنين ثم إعادة الاعتقال . . . "

" ينبغي أن تمتنع الادارة المدنية عن دعوة الوجهاء لتحذيرهم . . . [ويقول ان

هذا سيكون انذالا لهم أنفسهم] . . . وينبغي لها بدلا من ذلك أن تنفذ أوامر

الاعتقال ، " .

ويقول في تلك التعليمات أيضا :

" وينبغي أن يحمل سكان المستوطنات اليهودية السلاح وان يطلقوا النار عندما

يتعرضون للمهجوم . وينبغي ان يكون هذا واضحا ، وان ينشر على نطاق واسع بين

السكان العرب ، " .

يجب اربابهم واطلاق النار عليهم . وتضمنت التعليمات نقطة أخرى تقول انه :

" يجب على الادارة المدنية ان تستخدم بكافة العقوبات الاقتصادية ضد مناطق الاضطراب (العربية) ، مثل منع شراء الاسمنت أو الوقود لمدة تحددها " . وهذا يعني لمدة يحددها القائد . ومرة أخرى نسأل لماذا ينبغي لمجلس الأمن أن يجتمع ويبحث ما يجري . ولكن ، مرة أخرى ، ليس هذا بجديد علينا . لقد اصدر الحكم العسكري أوامر للمجندين الاسرائيليين في الضفة الغربية . وفيما يلي أحد هذه الأوامر .

" أي شخص تعتقلونه في الخارج عليكم ان تنهالوا عليه أولا بالضرب بالهراوات على جميع اجزاء جسمه ما عدا الرأس . لا تبدوا الرحمة ، اسحقوا جميع نظامه ! ولا تعطوا أي تبرير . انهالوا بالضرب أولا ، وبعد ان تنتهبوا من ذلك يمكن أن تفسروا سبب قيامكم بذلك . واذ قبضتم على طفل صغير ، اصدروا الأوامر لاسرته بالخروج ، واجبروه على الوقوف صفا واحدا ، وانهالوا بالضرب على الأب أمام أطفاله . ولا تعتبروا هذا الضرب امتيازاً فهو واجب ! فهم لا يفهمون أية معاملة أخرى . ولا فائدة من اعتقال اولئك الذين يتجولون في الخارج . انهالوا عليهم ضرباً وارسلوهم الى منازلهم . ولكن اذا ما أحدث احدهم الشغب ، كأن يلقي الحجارة أو اشياء أخرى ، اكسروا عظامه وضعوه في العربة التي ستنقله الى مقر القيادة العسكرية . وتذكروا : ابتداء من لحظة وجوده في العربة فهو رجل معتقل ويجب الا يتعرض لضرب أكثر " .

يتحدث البعض ، بل تجرى عملية تلقين ، عن حل جذري للعرب في ما يسمونه ارض اسرائيل . ما هو هذا الحل الجذري ؟ ان الحل الجذري هو ما يلي : بغية الدفاع عن اسرائيل بصورة أفضل يجب أن تظل مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة واجزاء من سيناء تحت سيطرة اسرائيل الى الأبد . ان المشكلة الوحيدة امام هذا الحل كانت وجود اكثر من مليون ارهابي فلسطيني - هذا ما يقولونه - يمكن أن يستخدمهم العرب خلف خطوط الدفاع . ان الحل هو ان تطرد جميع العرب من الاراضي المحتلة وان تقتل الذين يقاومون . لقد ورد هذا في صحيفة هآرتس الاسرائيلية في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، اذن بوسعكم ان تتروا الظروف الغلابة التي ارغمتنا مرة أخرى على القُدوم

الى مجلس الأمن . ولكن ثمة مسألة أرضنا العزيزة . لقد أمرت السلطات العسكرية الاسرائيلية بالاستيلاء على ٢٠.٠٠٠ دونم من الاراضي التابعة لسكان الظاهرية ، جنوب الخليل ، ففي ١٣ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ . وليس هذا من قبيل الصدف ، لأن تلك القطعة من الأرض تقع في منطقة قررت المنظمة الصهيونية العالمية - بموجب خطة دروبلز - انشاء مستوطنات فيها حول المراكز المكتظة بالسكان في الاراضي المحتلة . وحسبما اذكر سبق ان تم توزيع خطة دروبلز كوثيقة من وثائق المجلس .

وفي هذه الحالة تقع الأرض داخل منطقة جبال الخليل التي ستكون حسب خطة المنظمة الصهيونية العالمية ، موقعا لثلاث مستوطنات . ولكن هذه الأرض لم تكن أرضا قاحلة . لقد وصفها اصحابها بأنها مزروعة جزئيا بأشجار اللوز والزيتون ، في حين كان الجزء الآخر يستخدم لزراعة الحبوب . وبالنسبة للعائلات التي كانت تملك الـ ٢٠٠٠٠ دونم ، كانت هذه الأراضي تشكل مصدرا رئيسيا للدخل ، ان لم يكن مصدر الدخل الوحيد لهم . وتعليل اسرائيل لذلك هو : ان هذه الأراضي اخذت لأغراض عسكرية .

وبعد ذلك صودرت ٢٣٠٠٠ دونم أخرى - بالقرب من الخليل في قرية يثا . ولكن هذه المرة لم يحدد سبب الاستيلاء .

وكما تعلمون ، تقع الخليل الى جنوب القدس . وأما الى شمال القدس في منطقة رام الله ، فان ٥٠٠٠ دونم تخص قرية مخماس قد جرى الاستيلاء عليها ، وافادت صحيفة آرتس الاسرائيلية ان الأراضي ستستخدم لشق طريق يربط بين مستوطنة مخماس الاسرائيلية وقرية مخماس الفلسطينية . ومرة أخرى ، فان تقريراً مفصلاً نشر قبل قيام السلطات العسكرية الاسرائيلية باخطار السكان ذكر ان مناطق أخرى في جنين ونابلس - الى شمال القدس أيضاً - سيتم الاستيلاء عليها بعد فترة وجيزة .

وفي معرض التعليق على الحملة الاسرائيلية لابتلاع مزيد من الأراضي فان ميرون بنفنيستي ، نائب المحافظ السابق للقدس ، وهو مرجع في سياسات الاستيطان الاسرائيلية ، قال ان الحكومة الاسرائيلية تحاول الاستيلاء على ١٧ مليون دونم من أراضي الضفة الغربية . وتنبأ بأن الأشهر القليلة المقبلة ستشهد زيادة كبيرة في معدل مصادرة الأراضي .

وفي منطقة نابلس جرى الاستيلاء على ٢٨٠٠٠ دونم في ١٩ كانون الثاني /يناير . وارسل القيم الاسرائيلي على املاك الغائبين رسائل الى عمد ست قري يخطرهم فيها بقرار سلطات الاحتلال . لقد استولوا عليها . ما الذي يفعلونه بترك الأراضي ؟ تفيد صحيفة آرتس ان خمس مستوطنات يهودية جديدة ستقام في غور الاردن في الضفة الغربية . وان انشاء هذه المستوطنات الجديدة قد اقتره لجنة فرعية تابعة للجنة الحكومية المعنية بالمستوطنات . ان الأمر ان لا يقوم به منشقون

أو عناصر غير مسؤولة ، بل تقوم به لجنة فرعية تابعة للجنة الحكومية المعنية
بالمستوطنات .

ان ثلاثا من هذه المستوطنات الجديدة الخمس ستبنى في عام ١٩٨٣ ، كما أوصى
رئيس شعبة المستوطنات في اتحاد العمال العام الصهيوني هـستادروت .

وفي ٢٥ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ ، فان سكان قرية السموع في الضفة الغربية احتجوا
بأن ١٥٠٠ دونم تخصصهم جرى الاستيلاء عليها بصورة غير مشروعة .

ومن الناحية الأخرى ، فان مندوب الحكومة الاسرائيلية وحاكم غزة العسكري اجتمع بممثلي
اللاجئين في ٢٥ كانون الثاني /يناير ، وأمرهم بنقل تعليمات مكتوبة الى اللاجئين موقعة من
الضابط العسكري المسؤول عن شؤون اعادة تأهيل ورعاية اللاجئين ، ولا أعلم ما هي هذه الادارة
ولكن التعليمات تمنع اللاجئين الفلسطينيين من بناء أبنية جديدة أو بناء ملحقات لأبنية قديمة
أو هدم مبان قديمة لبناء مبان جديدة دون اذن مكتوب من السلطات العسكرية . وتمنع هذه
التعليمات بيع أو ايجار الشقق أو أية مبان في مناطق مخيمات اللاجئين . اذن فان الفلسطيني الذى
يملك منزلا لا يمكنه أن يؤجر جزءا من ذلك المنزل ليدفع الضرائب . وقد ينتهي به المطاف الى بيع
البيت لسد ما عليه من الضرائب . هذا ما جرى في غزة .

وفي منطقة نابلس ، عين العسكريون مجلسا بلديا - أو ما يسمونه مجلسا بلديا - بعد
أن حلوا مجلس بلدية نابلس المنتخب شرعيا . ان هذا المجلس الذى عينه العسكريون قد اوقف
منح التراخيص للسكان للبناء في المناطق الواقعة الى غرب المدينة وشرقها ، وكذلك في منطقة الحزام
الاخضر ومنطقة الصواني اللتين تغطيان مساحة ٧٠٠ دونم . هذه المناطق اعتبرت السلطات
العسكرية مناطق مقللة ولم تسمح باقامة مبان فيها .

وذكرت صحيفة هآرتس الصادرة في ٥ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ ان وزير العلوم الاسرائيلي
وأحد مساعديه يعملان في انشاء ما يسمى بهيئة المراقبة في الضفة الغربية لمنع الفلسطينيين من
البناء فيها .

ويمكنكم ان تروا ان الضرورة الملحة تقتضي ان يعمل مجلس الأمن اذا كان على مستوى المسؤولية
المناطة به بموجب الميثاق . ان ما نشهده الآن هو سياسة لخلق الشعب الفلسطيني بالوسائل

الاقتصادية وغيرها . ولكن بالنسبة لنا نحن العالمين بالمدح بـالصهيوني ، هذا أمر متوقع .

فأولا ، ارادوا دفع السكان عبر الحدود . هذا ما اراده هيرتزل ؛ فلم ينجح بذلك . لا يمكن لأحد أن يدفعنا عبر الحدود . ثم جاء جابوتنسكي ، معلم حزب حيروت ، ودعا الى اجلاء الفلسطينيين كشرط مسبق لانشاء الدولة ، وهذا الاجلاء ينبغي ان يتم اذا اقتضت الضرورة بسياسة القبضة الحديدية . ثم جاء كوينغ الذي أوصى بسياسة "النفي التدريجي" كما اراد ايخمان أن يفعل باليهود في فيينا . وليس من قبيل المصادفة انهما استعملا نفس العبارات . ونقرب الآن من "الحل الجذري" وربما يكون ذلك كناية عن "الحل النهائي" ولكننا لن نسمح لهم بذلك . وهنا نأتي الى كيفية استمرار اسرائيل في سياساتها .

ان أحد رؤساء الولايات المتحدة أعلن في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٧٩ انه يعترض سياسة انشاء المستوطنات سياسة تتنافى مع القانون الدولي وتشكل عقبة امام السلم . كان هذا ما قاله رئيس للولايات المتحدة في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٧٩ .

ان رئيسا امريكا آخر قال عندما سئل عما سيفعل بشأن ما سماه تجميد المستوطنات - ولتذكروا ان المجلس يدعو الى ازالة المستوطنات ولكن الولايات المتحدة تتحدث عن تجميد المستوطنات ، ولعلنا نسمع أحدا يتحدث عن ازالة جليد المستوطنات - وحتى مسألة التجميد هذه لم تطلق آذانا صاغية - لقد قال هذا الرئيس :

"لا اعتقد انه سيكون من الحكمة الدبلوماسية ان نمارس التهديد ، ولا اعتقد ان هذا ضروري واعتقد ان جميعنا ندرك ان السلم هو الهدف النهائي " .

ما هو هذا السلم بعد الذي قرأناه على المجلس ، فحتى البيانات الصادرة عن وزارة الخارجية الامريكية تتنوع .

ان آلان رومرغ قال في ٤ تشرين الثاني /نوفمبر في معرض التعليق على بناء المستوطنات : "انه لا نرحب به ولا يمكننا ان نفهم سبب امعان اسرائيل ، في وقت نسعى فيه الى تحقيق مشاركة اوسع نطاقا في عملية السلم ، في نمط من الأنشطة يضعف ثقة الجميع ، ولا سيما ثقة الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزه "

بل انه شكك في "استعداد اسرائيل للتقيد بالقرار ٢٤٢" . وحتى الولايات المتحدة ترى ذلك .

ولكنني أود سيدى الرئيس ، أن أؤكد لمشل الولايات المتحدة عن طريقكم أن المسألة ليست مسألة ثقة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة التي تزعمت ، بل ان المسألة تتصل باضعاف مصداقية الولايات المتحدة والثقة فيها من جانب جميع الفلسطينيين . ان هذه الثقة لم تعد قائمة . فلقد فقدنا الثقة كلية بعد مذابح صبرا وشاتيلا . ومع ذلك فان هذه المبادرة التي لا نرحب بها على الاطلاق قد اتخذت طابعا بالغ السوء في بيان آخر لوزارة الخارجية حول المستوطنات الاسرائيلية . وان موقف الولايات المتحدة تحول الى واقع ملموس تمثل في أن اسرائيل ، وبعد خمسة أشهر فقط من غزوها الوحشي للبنان قد حصلت على ٤٧٥ مليون دولار فضلا عما كانت تتلقاه بشكل تقليدى في الماضي .

وبعد ذبح الأطفال والنساء والرجال الأبرياء ، رفضت اسرائيل بصلف خطة الرئيس ريفان . انني لا أدافع عن تلك الخطة بأى شكل ولكنني أود على الأقل أن تعلم الولايات المتحدة على وجه الدقة بمقدار ساهمتها - لا بصورة غير مباشرة ، بل مباشرة - في تمكين اسرائيل من انتهاج سياستها والامعان فيها . واذا كانت الولايات المتحدة في نهاية المطاف تعطي اسرائيل ٢٤٨٥ مليون دولار في العام - وتقدم ثلثي هذا المبلغ بصورة رسمية على شكل منح ، وان كان في التحليل النهائي سيقدم كله على شكل منح ، لا يمكنني أن أفهم كيف يمكن للولايات المتحدة أن تتنصل من هذه السياسة الاسرائيلية . ومع ذلك ، فاننا نسأل عن السبب الذى يدعوالى تدخل هذا المجلس .

ان اسرائيل تحتل جزءا كبيرا من لبنان وقد طلب منها ، ووجهت اليها المطالبات بأن تنسحب من تلك الأراضي ، كما جرت المطالبة بتوفير الضمانات والحماية لحياة سكان تلك المناطق .

لقد أصدر المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى بلاغا صحفيا ، في ٩ شباط/فبراير . وأخيرا أعلمنا مسؤول من الأمم المتحدة بما يحل بشعبنا في ظل الاحتلال . وذكر في ذلك البلاغ الصحفي أن انفجارا وقع ليلا في مخيم فيه ٢٥٠٠ لاجئ بالقرب من صيدا بلبنان ، أصاب

ثلاثة أشخاص بجراح وألحق ضرراً بـ ١٤ منزلاً ، منها اثنان لحقت بها أضرار جسيمة .
وذكر السيد ريدبيك من مقره في فيينا أن هذا هو الحادث الثالث الذي يقع في المخيم فـ في
أقل من اسبوعين . ففي ٣١ كانون الثاني /يناير ، نسف مخزن في المخيم ، وفي ١ شباط/فبراير ،
وصلت مجموعة من الرجال في سيارات أجرة وقذفت بعض المنازل بالحجارة . وتقوم الوكالة بالاتصال
بالسلطات الاسرائيلية بالموقع في محاولة لوضع حد لهذه الهجمات التي تهرب اللاجئين الأبرياء ،
بما فيهم الأطفال . ان اسرائيل مسؤولة عن تأمين الحماية للسكان المدنيين في المناطق التي
تسيطر عليها . لقد جاء هذا في بيان السيد ريدبيك .

ويمضي البيان مشيراً الى حوادث أخرى جرت مؤخراً منها حمل أربعين أسرة من
اللاجئين الفلسطينيين عن طريق الارهاب على مفادرة منازلها في صيدا والالتجاء الى مخيم
عين الحلوة المجاور .

واننا نشعر بقلق حقا ، هل يرغب شعبنا على مفادرة المدينة ، ويجري وضعه فـ في
مخيم اللاجئين ، وهو أعزل لا حول له ولا قوة بحيث يمكن تكرار ما حدث في مخيمي صبرا وشاتيلا .
وما لم يتحرك المجلس ، فاني أحمله مسؤولية أي تكرار لذلك العمل الابادي الاجرامي
ضد شعبنا . اننا لا نملك سوى ادانة اسرائيل وتحميلها كل المسؤولية عن هذه الأعمال الاجرامية .
ان تقرير لجنة القانون الدولي يعلمنا بأن أي عمل ضار دولياً ترتكبه دولة في ميدان
نشاط تكون تلك الدولة خاضعة فيه لسلطة توجيه أو رقابة دولة أخرى يترتب مسؤولية دولية على تلك
الدولة الاخرى ان الدولة القائمة بالاحتلال تضطلع بالمسؤولية الدولية عن أي أفعال
دولية ضارة ترتكبتها هيئاتها التي حلت محل الهيئات المقابلة التابعة للدولة الواقعة
تحت الاحتلال . ان المسؤولية تقع بجلاء على هذه الدولة عن فعلها هي . ونفس هذه المسؤولية
تقع على عاتق الدولة عن أعمال ارتكبتها هيئات أخرى . ان اسرائيل هي المسؤولة عن كل هذه
الجرائم ، بما في ذلك مذبحه صبرا وشاتيلا ، وغزو بيروت ، وأود أن أرى هذا المجلس يبين
رأيه بشكل واضح حول هذا الأمر .

لقد أدانت الجمعية العامة بالاجماع نهب التراث الثقافي الفلسطيني ، ودعت حكومة اسرائيل الى التعويض بصورة كاملة عن جميع الممتلكات الثقافية التي تخص السكان الفلسطينيين ، بما في ذلك المحفوظات والوثائق التي أخذت من مركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت ، وهي وثائق ومحفوظات تم الاستيلاء عليها بشكل تعسفي من جانب القوات العسكرية الاسرائيلية . ولقد أقرت الجمعية العامة ذلك القرار بالاجماع ، وطبيعة الحال فان المجرم هو الذي أدلى بالصوت السلبي الوحيد .

ان الهجوم على التراث الثقافي يعدّ اباداً ثقافية جماعية . واننا نشاهد حالياً سلسلا تليفزيونيا بعنوان " رياح الحرب " . ان العالم يشهد النازيين - النازيين المسيحيين - وهم يحرقون الكتب التي تمثل التراث الثقافي . ومازلنا نعيش هذه المشاهد كل ليلة تقريباً ، نعيشها في أفئدتنا وضائرتنا ، وتجتاحنا مشاعر الفزع عندما نتذكر هذه الجرائم التي تمثل اباداً جماعية للثقافة .

ومع ذلك تعرض مركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت لموجة متصاعدة من الاعتداءات . فمنذ سنوات قليلة تلقى مدير المركز ، وهو من الأكاديميين ، مظروفاً يحتوى على قنبلة سبب انفجارها فقدان عينه ، كما بترت أصابع يده تماماً . كما أن عضواً آخر في مركز الأبحاث ، وهو كاتب فلسطيني ، قتل من جراء انفجار قنبلة زمنية في سيارته . وقد تعرض المركز منذ سنوات لهجوم بالقذائف - نعم هجوم بالقذائف المحمولة على مركبة يتم التحكم فيها آلياً عن بعد . وبينما لم تتم اصابة الهدف بالتحديد ، فان المركز تعرض لخسائر كبيرة . ان القواعد العسكرية للنازيين اليهود والطغمة الحاكمة اليهودية النازية القابعة في تل أبيب ، تلك الطغمة التي تمثل الارغون زفاى لوبي ، التي تعاونت مع جحاغل هتلر - نعم ، تلك هي القوات التي اجتاحت بيـــــروت . وقد كان من أهدافها الرئيسية مركز الأبحاث الفلسطيني . ان الجيش الاسرائيلي يقوم بنهب المحفوظات والوثائق المختلفة المتعلقة بتاريخ الفلسطينيين وثقافتهم . وقد تم نهب مخطوطات لا يمكن تعويضها . الا أن منظمة التحرير الفلسطينية ظلت على صمودها . ان المركز الثقافي الذي يضم تراثنا الفلسطيني ، وهو تراثنا الوطني ، ينبغي أن يكون متاحاً للجميع .

ان اسرائيل بعد اخفاقها في تقويض ارادة الفلسطينيين الممادة في البقاء، ولفزعها أمام قوة الفكر، عمدت الى اتخاذ الخطوة التالية، ألا وهي احراق المركز. فتم تفجير سيارة محمّلة بعبوة تبلغ ٥٠٠ رطل من المتفجرات خارج المركز مما أدى الى نشوب حريق أثنى على التراث الثقافي. كما أن الانفجار أدى الى عمل آخر من أعمال الابداء الجماعية اللاانسانية. فقد قتل أكثر من ٢٠ من الأبرياء عن عمد، وتم نقل أكثر من ١٢٠ للمستشفيات لمعالجة اصابتهم على أيدي أخصائيين.

انني واثق من أن طغمة النازيين اليهود في تل أبيب لن تكف عن سياستها وجهودها لتصفية الفلسطينيين سواء ثقافيا أو انسانيا . وترى منظمة التحرير الفلسطينية أن على المجلس أن يدين اسرائيل على تلك الأعمال ، وأن يطالب بالتعويض الكامل عن الخسارة المادية . ولا يمكن لاسرائيل أن تحل نفسها بالقول بأنه لا بد أن تقدم أدلة ملموسة على ارتكابها لتلك الجرائم أو اشتراكها فيها .

ختاما ، نخطب هذا المجلس ونحن نأمل في أنه سوف يستجيب . ان اسرائيل يجب أن ترغب على الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، وعليها أن تلتزم بجميع قرارات مجلس الأمن وأن تنفذها وإذا لم تقم اسرائيل بهذا ، فإن على المجلس أن يعالج الأمر بأن يدل على أن أمثال هؤلاء المجرمين ليس لهم مكان في هذه المنظمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل منظمة التحرير الفلسطينية على الكلمات الطيبة التي وجهها الي .

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/٣٠